العربي الجديد
ملحق أسبوعي

سورية الجديدة

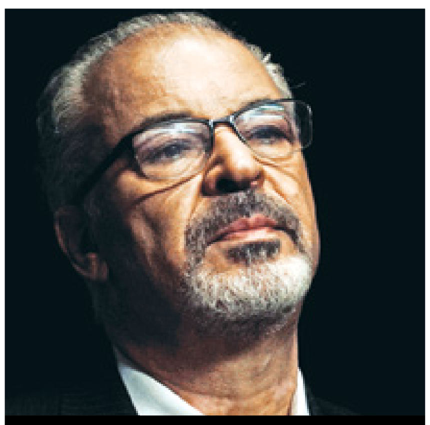

مازن الناطور
الدراما السورية تعيش في حرية لامتناهية
7.6

الثلاثاء 16 ديسمبر/ كانون الأول 2025 م 25 جمادى الآخرة 1447 هـ □ العدد 38 السنة الأولى Tuesday 16 December 2025

الجماهير السورية ترفع العلم في المباراة ضد فلسطين على استاد المدينة التعليمية في الدوحة، 2025/12/7 (الأناضول)

هدفان يحققان هدفاً

على بساطتها بين البطولات، استطاعت ثلاث مباريات من الدور الأول في بطولة العرب، أن تعيد تذكير السوريين ببديهية كادت تغيب عن أذهانهم في زمن الاستقطاب الحاد هذا، ونبهتهم مجدداً أنهم سوريون. فرغم خروج المنتخب السوري من الدور الثاني بعد خسارته أمام المغرب بهدف، استطاع أن يحقق هدفاً كبيراً، فوق هدفين في المرمى: جمع سوريي الداخل بسوريي الخارج، جمع لاعبين قدامى بلاعبين جدد، وحّد الهتاف في الملعب وفي مقاهي المدن، هزّ كتف الروح الوطنية النائمة بين الهويات الصغيرة المتشابكة.

أولاً

أداء إعلامي وثقافي متواضع

بشير البكر

كان الأمل كبيراً بأن تشهد سورية نشاطاً إعلامياً وثقافياً، يرتقي إلى حدث سقوط حكم عائلة الأسد. ثمّة توق مديد، تراكم عقوداً، لوسائل إعلام ومرافق ثقافية، وانتظار لترجمة وعود وطموحات مرحلة الانتقال من الشمولية إلى الحرية. وقد مر عام على الحدث الكبير، وعبر البلد من أزمنة الخوف والصمت وكمّ الأفواه، إلى سقوط الأبد، والحديث بصوت عال، لكنّ جواً من الركود الإعلامي والثقافي بقي مخيّماً. هناك قصور عن مواكبة العهد الجديد، ولا يزال الأداء الإعلامي والثقافي متواضعاً، لم نشهد صدور صحيفة يومية متميزة، أو إطلاق قناة إخبارية، بمحتوى مختلف، لا من القطاع الرسمي ولا الخاص. وكذلك لم يجر تفعيل المؤسّسات التابعة لوزارة الثقافة، في ميادين النشر والمسرح والسينما والدراما والفنون.

لا يعود الأمر إلى نقص في المؤهلين للمهمة، من الإعلاميين والمثقفين السوريين، القادرين على إصدار صحف، وإطلاق قنوات تلفزية، وتنشيط حركة ثقافية في ظل الحرية، لكنّ هؤلاء مقصيّون، مع سبق الإصرار، إما نتيجة استئثار بالمجال العام، وعدم إشراك إلا الموالين والأصحاب والأصدقاء والأقارب، أو بسبب حالة حذر مما يمثله الرأي المستقل. وقد يفسّر ذلك عدم مبادرة وزيري الإعلام والثقافة لتنظيم لقاء موسع مع الإعلاميين والمثقفين، من أجل التشاور حول خطط المستقبل، وتوظيف الخبرات الإعلامية والثقافية، في الداخل والخارج، لفائدة مشاريع ذات نفع عام، تليق بالبلد وتنعكس على خروجه من النمط الذي كرّسه العهد البائد إعلامياً وثقافياً.

كان لافتاً أن الرئيس السوري أحمد الشرع قد استقبل قبل أشهر وفداً من إعلاميين عرب، لشرح توجهات العهد الجديد، لكنّ المبادرة لم تنسحب على الإعلاميين السوريين. لا يمكن تفسير ذلك من قبيل ضيق الوقت، أو السهو، الأمر الذي يطرح سؤالاً حيال موقع الإعلام والإعلاميين في المرحلة الانتقالية، وهل تميل الدولة إلى النشاط الإعلامي الذي يقوم به المؤثرون على وسائل التواصل، ولا سيما أن هؤلاء حضروا في المشهد منذ الأسابيع الأولى لسقوط النظام، وتم الاعتماد عليهم في إيصال رسائل سريعة، داخلية وخارجية. حتى لو تم ذلك على وجه حسن، فإنه لا يكفي، ولا يسدّ الفراغ الكبير الذي تملأه الصحف والقنوات التلفزية والمجلات الثقافية والمسرح والسينما والدراما... إلخ.

هناك تقصير في مجالي الإعلام والثقافة، أحد أسبابه أن السلطة الجديدة لم تولهما الاهتمام الذي يستحق، مقارنة بالجهد الكبير الذي كرّسته لبناء علاقات خارجية، واستدراج الاستثمارات، وبسط الأمن على أجزاء الجغرافية السورية كافة، التي تركها نظام الأسد مقطعة الأوصال. مقاربة دور الإعلام ومكانة الثقافة حتى اللحظة لا ينم عن حسن دراية وتقدير لدورهما على المستوى المحلي والعربي والدولي، لتجاوز تركة الماضي الأسود، واستعادة السلم الأهلي، ونقل أصداء تجربة التحول التي يراقبها العالم باهتمام شديد، ويراهن على نجاحها في بناء نموذج سوري مختلف عن الذي قدّمته عائلة الأسد أكثر من نصف قرن، كانت فيه سورية بلداً منبوذاً موزّعاً في لعبة المحاور، مدرجاً على لوائح الإرهاب، رهينة للمحور الإيراني، الذي دمّر جزءاً من العالم العربي في حروب داخلية، بعد أن زرع الشقاق وبذر الطائفية.

> ما هو منتظر فعلياً إقرار مواثيق لنزع الطابع السياسي عن المجال العام

لا مؤشّرات على أن الوضع الذي ساد على مدى عام من التحول الكبير، الذي أطلق سورية من السجن الكبير، يمكن أن يتبدل في الفترة المقبلة، بل على العكس، يبدو أن إهمال تقديم إعلام وثقافة جديدين سوف يتكرّس، ويتم العمل بالوسائل الموجودة، وهي غير كافية، وتحتاج إلى جهد مهني وتنوع، وإشراك الآراء والتجارب الأخرى.

يجب الاعتراف بأن أحد إنجازات المرحلة الجديدة هو الحريات، بما فيها على صعيدي الإعلام والثقافة، وينعكس هذا في الاتجاهين، ويذهب نحو آفاق أبعد ذات صلة بخيارات البلد السياسية، ونظام الحكم في المرحلة الانتقالية، بما هي فاصلة بين بين نظام رحل، وآخر يرسخ أقدامه تدريجياً، في التطور من نظام استبدادي إلى دولة يحكمها القانون، وتوجهاتها على المديين القريب والبعيد. وما هو منتظر فعلياً إقرار مواثيق لنزع الطابع السياسي عن المجال العام، وإشاعة ثقافة مدنية ديمقراطية من رقابة على حرية التفكير والاختلاف. مواءمة أداء وسائل الإعلام والمؤسّسات الثقافية مع قوانين المرحلة الانتقالية يُسهم في إحداث تغيير في العلاقات بين السلطة والشعب، وداخل المجتمع. وبناءً على ذلك، يُعتبر نهوضها بمهامها على أتم وجه شرطاً للتحول، ومجالاً لترسيخ التجربة الجديدة وتحصينها.

قضايا

مضت سنة على لحظةٍ سُمّيت في الوعي العام «التحرير». لم تكن المناسبة مجرّد تاريخ في روزنامةٍ سياسية، بل لحظة كثيفة الدلالات، واختباراً اجتماعياً حيّاً لتبدّل علاقة السوريين بذواتهم وبوطنهم وبالمجال العام. من هنا؛ يغدو النظر في «العام الأوّل» بحاجةٍ إلى عدسةٍ لا تتوقف عند التبدّل في موازين السلطة أو في بنية القرار، بل تتوغل في نسيج الحياة اليومية

سوسيولوجيا التحرير

اقتصاد العام الأوّل: هشاشة مفهومة بعد خراب طويل

تحويل الشعارات إلى سياسات، والسياسات إلى حياة

حشود في ساحة الأمويين احتفالاً بمرور سنة على سقوط نظام الأسد، 2025/12/8 (فرانس برس)

جمعة حجازي

تلك هي عدسة «سوسيولوجيا التحرير»: علمٌ يتقصّى كيف تتبدّل المجتمعات حين تكسر آليات القهر، وكيف تُحوِّل الكرامة من شعارٍ إلى ممارسة. بهذا المعنى، يصبح العام الأوّل بعد التحرير مختبراً اجتماعياً فريداً، تتجاور فيه مؤشّرات الاستعادة مع علامات التعثّر، ويُختَبَر فيه سؤالٌ جوهري: كيف ننتقل من ثقافة الخوف إلى ثقافة الثقة، إذ لا يظهر معنى التحرير من فراغ؛ فالفهم يحتاج إلى عودةٍ للجذور: ما الذي جعل التحرير ضرورةً تاريخية؟ النظام البائد الذي سقط لم يُدَر بوصفه مؤسّساتٍ عامّة تُقاس بخدمة الناس، بل بصفته منظومة مغلقة تُعيد إنتاج ولاءاتٍ شخصية وطائفية. في خطاب قوميٍّ عام، ولكن في ممارسة تُصنّف المجتمع طوائف تُدار وتتوازن لا مواطنين ذوي حقوق. في هذا التناقض الطويل، تراكمت أخلاق الخيبة وتآكلت ثقة الناس بالوعد العام للدولة، حتى جاء انفجار 2011 بوصفه تجلياً طبيعياً لتراكماتٍ بنيوية وليس حادثاً عابراً. تحليل الاجتماع السياسي لتلك الحقبة يكشف مفارقةً قاسية هي أنّ قوى اجتماعية تشكّلت تاريخياً داخل مشروعٍ بعثيٍّ شعبوي، وجدت نفسها خارج مشروع الدولة حين صار الولاء الشخصي والزبائنية والاحتكار الأمني هي لغة إدارة الحياة العامّة. ووفقاً لما قاله المفكّر العربي عزمي بشارة، لهذا بدت الثورة في جانبٍ من تكوينها انفجاراً داخلياً لقاعدةٍ اجتماعية طالما اعتقدت أنّها جزءٌ من العقد الوطني، فإذا بها تُقصى تدريجياً لصالح شبكاتٍ طفيلية جديدة. التحرير جاء ليضع حدّاً لهذه الحلقة؛ ليعيد فتح المجال العام أمام مواطنٍ لا يُعرَّف بمراتبه في الولاء، بل بحقوقه وكرامته وقدرته على المشاركة.

مجتمعٌ مدنيٌّ يتعلّم منطق المؤسّسة

بعد عقودٍ من احتكار التنظيم لصالح الأجهزة، بدأت تظهر ملامح مجتمع مدنيٍّ مستقل: جمعيات، مبادراتٌ، نقابات تحاول استعادة دورٍ أُقصيت عنه طويلاً. الولادة حدثتْ، لكنها هشّة؛ كوادرٌ قادمة من سياقاتٍ ثورية وعسكرية تتعلّم تدريجياً لغة المؤسّسة، فنّ التفاوض، إدارة الاختلاف، بناء اللوائح الداخلية، حماية الاستقلال عن السلطة. هذا التحدّي لا يُختصَر في نصيحةٍ أخلاقية؛ إنّه مسارٌ للتعلّم المؤسّسي: كيف يُبنى تمثيلٌ حقيقيٌّ للمصالح الاجتماعية، وكيف تُدار المشاركة بلا أن تتحوّل إلى ولاءٍ جديد.

وفي العام الأوّل، يظهر المجتمع المدني حقلاً يُجرِّب فيه السوريون أدواتهم الجديدة: مشاوراتٌ محلية حول أولوية الخدمات، تحالفاتٌ نقابية لحماية المعايير المهنية، منصّاتٌ قانونية ترشد إلى حقوق السكن والأراضي والملكية، منتدياتٌ تُناقَش فيها أشكال اللامركزية. كلّ ذلك يحتاج إلى وقتٍ كي يترسّخ، لكنه يتيح أن تُدار السياسة من خارج الثنائية التي حُبست فيها طويلاً: ثنائية الأمن والولاء.

هويةٌ وطنية قيد التشكل

في العام الأوّل، ظهرت رغبةٌ عامة في استعادة هويةٍ وطنيةٍ جامعة تُقاس بالمواطنة لا بالانتماء الضيّق. احتفالاتٌ موحّدة في محافظاتٍ بعيدة، حواراتٌ حول الرموز الوطنية، إشاراتٌ متزايدة إلى «وحدةٍ في تنوّع» تُقرّ بالخصوصيات الثقافية والدينية والإثنية من دون أن تُحيلها إلى جزرٍ مغلقة. لكن الهوية ليست مرسوماً يُعلَنُ فينتهي النقاش؛ إنّها مفاوضةٌ طويلة بين تصوّراتٍ مختلفة للدولة: مركزية أم لا مركزية؟ مدنية أم دينية؟ هذه أسئلةٌ ليست نظرية؛ إنّها تمسّ توزيع السلطة والموارد والمعنى الرمزي لوجود الناس سوياً. من منظور السوسيولوجيا أو علم الاجتماع، هنا تُذكّر بأن الهوية تُبنى عبر زمنٍ من الحوار لا عبر قرارٍ فوقي. البلديات والجامعات والنقابات والتجمعات الأهلية، كلها أطرافٌ في عملية إعادة تخيّل «مَن نحن؟» التحدّي أن تُصاغ اللغة الجامعة من دون إقصاء، وأن يُترجم ذلك في قانونٍ يساوي بين المواطنين، وفي إدارةٍ لا تُميِّز إلّا بمقدار الخدمة، وفي ثقافةٍ إعلامية تُغذّي المشترك بدلاً من صناعة العدوّ.

الاقتصاد الهش

دمّرت الحرب البنية الإنتاجية وأفرزت اقتصاداً مظلماً قائماً على الريع غير المشروع وشبكات التهريب والمخدّرات والاحتكار. العام الأوّل يفتح سؤالاً صعباً: كيف ننتقل من اقتصاد العنف إلى اقتصاد القيمة؟ التقديرات تتحدّث عن كلفة إعادة إعمارٍ تتجاوز مئات مليارات الدولارات، لكن المال وحده لا يصنع العدالة؛ قد يعيد إنتاج الطفيلية باسم الاستثمار إذا لم تُبنَ منظوماتٌ صارمة للشفافية والمنافسة العادلة ومنع تضارب المصالح. لا يمكن للعام الأوّل أن يحمل دلالاتٍ عميقة في بلدٍ خرج من خمسة عشر عاماً من حربٍ مدمّرة. المؤشّرات التي ظهرت خلالَ هذه الفترة تكشف هشاشةً متوقّعة: بنية إنتاجية شبه منهارة، سوق عمل متشظية، وموارد عامة مثقلة بديونٍ وعقوباتٍ لم تُرفع بالكامل. في علمِ الاجتماع الاقتصادي، يُنظر إلى هذه المرحلة بوصفها «زمن إعادة التأسيس» لا زمن القياس؛ إذ لا يمكن لمجتمعٍ عاش اقتصاد حربٍ معسكر أن يُنتج في عامٍ واحد صورةً مكتملة عن الاستقرار. العقوبات الدولية، حتى بعد تخفيفها الجزئي، ما تزال تضغط على سلاسل التوريد وعلى قدرة الدولة في تمويل الخدمات الأساسية، ما يجعل أيّ قراءةٍ للعام الأوّل أقرب إلى رصد اتجاهاتٍ أولية لا إلى إصدار أحكامٍ نهائية، كما يقول بيير بورديو: «الهياكل لا تزول بمجرد إعلان سقوطها؛ إنّها تعيد إنتاج نفسها في الظل ما لم تُفكَّك عملياً»، وهذا ينطبق على شبكات الريع والفساد التي تحتاج إلى وقتٍ أطول لتفكيكها. لذلك؛ فإنّ الاقتصاد السوري في عام التحرير الأوّل هو اقتصادٌ في طور التقاط الأنفاس، لا في طور تقديم صورةٍ نهائية عن المستقبل.

المطلوب أن يُعاد ترتيب الأولويات: حماية القطاعات كثيفة العمالة، دعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة التي تُعيد الحياة للمدن والقرى، إصلاح بيئة الأعمال بما يكسر احتكار القِلّة، ربط الاستثمار بمؤشّراتٍ اجتماعية واضحة: إيجاد فرص عملٍ لائقة، احترام المعايير البيئية، مساهمةٌ حقيقية في البنية التحتية لا تعطيلها. ليس ذلك ترفاً؛ إنّه عصب الاستقرار الاجتماعي. فالمواطن الذي يجد عملاً كريماً ويُعامل باحترام في السوق وفي الدائرة الحكومية، هو مواطنٌ يُعيد إنتاج الثقة في الدولة وفي القانون.

التحرير بوصفه إعادة تفاوض على العلاقة بين القانون والحياة اليومية

في جوانب كثيرة، تبدو السوسيولوجيا هنا مرآةً تُظهر أبسط المشاهد: مواطنٌ يُراجع بلدية تطلب منه ملفاً محدّداً وتقدّم له الخدمة ضمن وقتٍ معلوم، صحافيٌّ يتقدّم بمعلومةٍ ويقابله مسؤولٌ بتوضيحٍ لا بإنكارٍ أو اتّهام، شارعٌ تُنظّم فيه حركة السير بلا حاجةٍ لعنفٍ رمزي، نقابةٌ تُدير انتخاباتٍ شفّافة تُفضي إلى تمثيلٍ حقيقي. هذه تفاصيل صغيرة، لكنها هي التي تبدّل معنى «الوطن» في المخيال العام. التحرير حين يُقرأ اجتماعياً ليس حدثاً يُعلَن في قاعةٍ رسمية؛ إنّه سلسلةُ عاداتٍ تتكوّن، وأعرافٍ مدنيةٍ تُترجَم في كلّ تماس بين المواطن والمؤسّسة. هذا ما يجعل العام الأوّل محكّاً حقيقياً: هل تتبدّل العادات؟ هل يكفّ الناس عن النظر إلى الدولة بوصفها عصا ويبدؤون النظر إليها بصفتها خدمةً عامة؟ هل تتوقّف الإدارة عن اعتبار المواطن «ملفاً» وتتعامل معه حقاً لا يُنتقص؟ هل يعتاد الإعلام أن يحمي الحقيقة لا أن يُغذّي الاستقطاب؟ هذه الأسئلة لا تُجاب نظرياً؛ تُجاب في اليوميات. وهي التي تجعل من التحرير مسيرةً لا محطة.

طاقة الشعارات

الطاقة الرمزية الهائلة المخزّنة في الشعارات والاحتفالات تحتاج أن تُترجَم إلى مؤسّساتٍ حيّة. هذا يعني دستوراً يحمي الحريات ويضمن الفصل بين السلطات ويؤسّس لرقابةٍ فعّالة، وتعليماً يبني المواطنة والتفكير النقدي ويحمي المدرسة من كلّ أنواع التسييس الذي يُضعف ثقتها، واقتصاداً يضمن الكرامة عبر عملٍ لائق لا عبر إعاناتٍ ظرفية تُعيد إنتاج التبعية. يعني أيضاً بناء ذاكرةٍ عادلة لا تمحو الماضي، بل تُديره بأدوات الحقيقة والاعتراف والمساءلة كي لا يتكرّر. ويعني تمكين المجتمع المدني المستقلّ ليكون شريكاً في مساءلة السلطة وفي صياغة السياسات، من دون أن يتحوّل إلى ذراعٍ للبيروقراطية أو واجهةٍ لاحتكارٍ جديد. فالهويّة السورية تحتاج أنْ يُعاد تخيّلها بدقّة: إطارٌ جامع للتنوّع، تُقاس فيه المواطنة بما يضمنه القانون لا بما تمنحه الجماعات. هذا يحتاج حواراً يسمع الجميع، ويستوعب المخاوف المشروعة، ويمنح ضماناتٍ قانونية وثقافية تُطمئن على الحقّ في الاختلاف. الانتقال من ثقافة الخوف إلى ثقافة الثقة هو التحوّل الأعمق: أن يصبح القانون ضامناً للحريات لا أداة قمع، وأن تغدو المؤسّسات صديقةً للمواطن لا خصماً، وأن تُصبح الرقابة الاجتماعية جزءاً من قيم الخدمة لا سلاحاً يُشهر في وجه المختلف.

وحدة سورية: ضمانة العيش المشترك

في خضمّ النقاشات التي أعقبت التحرير، برزت أصوات تدعو إلى الفيدرالية أو حتى الانفصال، تحت عنوان حماية الأقليات أو ضمان التمثيل. لكن هذه الطروحات، مهما بدت جذّابة للبعض في لحظة القلق، ليست سوى فخٍّ تاريخي؛ فالتجارب التي عرفها العالم من البوسنة إلى كرواتيا تُظهر أنّ تفكيك الدولة لا يفضي إلى حماية، بل إلى حروبٍ جديدة وصراعاتٍ لا تنتهي. سوريةُ، بكلّ تنوّعها، لا يمكن أن تُبنى إلّا موحّدة، لأنّ الوحدة هي الضمانة الوحيدة لعيشٍ مشترك بلا تمييز، ولحماية الجميع من منطق الغلبة الذي يطلّ برأسه كلّما تفتّت الكيان العام. ما حدث في الساحل والسويداء كان جرحاً وفخّاً في آن؛ درساً يجب أن نتعلّمه لا أن نكرّره. الدولة، مهما بدت مثقلة بالإرث، تعمل منذ اللحظة الأولى على إعادة بناء نفسها لتكون إطاراً جامعاً لا أداة قهر، ولن يكتمل مشروع التحرير إلّا حين يدرك الجميع أنّ سورية الجديدة لا تُصان إلا بوحدتها، وأنّ كلّ دعوة إلى تقسيمها ليست حمايةً لأحد، بل هي تهديد للجميع. إذا أردنا أن نعيش بسلام، علينا أن نكون متحدين، وأن نعيد الاعتبار لفكرة أنّ الدولة ليست خصماً بل ضمانة، وأنّها الإطار الوحيد الذي يجعل القانون أقوى من السلاح، والمواطنة أوسع من العصبية. هذه ليست شعارات؛ إنّها شروط النجاة في زمنٍ لا يرحم الكيانات الضعيفة. سورية الجديدة لن تكتمل إلّا بوحدتها، لأنّ الوحدة هي الشرط الأوّل لكلّ مشروع حرية وعدالة، وهي الطريق الوحيد لتحويل التحرير من حدثٍ سياسي إلى ثقافةٍ اجتماعية دائمة.

الحرية مسيرةٌ طويلة

ليس عام التحرير الأوّل ميدالياتٍ تُعلّق على الصدور، ولا نهاية طريقٍ متخم بالوعود. هو باكورة مسيرةٍ طويلةً تحتاج الصبر والاتّساق والندية بين المجتمع والدولة. الدلالة الأعمق التي حملها هذا العام أنّ «الشعب السوري ما بينذل» لم يكن مجرّد هتافٍ في لحظة مواجهة؛ كان إعلاناً عن إرادةٍ جماعية تعلّمت أن تجعل من القانون عادةً ومن الكرامة ممارسة. ما لم تُترجم الأعلام المرفوعة إلى معاملاتٍ عادلة وخدماتٍ محترفة وصحافةٍ مسؤولة، سيظلّ المعنى معلّقاً في الهواء. وما لم تجرِ إدارة العدالة الانتقالية بذكاءٍ اجتماعيٍّ وسياسيٍّ يوازن بين الحقِّ والعيش المشترك، سيعود الماضي ليتنكّر في هيئة المستقبل.

هكذا، ومع نهاية العام الأوّل، تتكوّن قناعةٌ رسّختها التجربة أكثر مما رسّختها الخطب: إنّ سورية الجديدة قد وُلدت. ليست مولوداً مكتمل الأعضاء بعد، لكنها خرجت إلى الضوء بما يكفي كي يُرى وجهها من دون وساطة. ولدت حين عاد الفضاء العام إلى أهله، وحين صار القانون قادراً على أن يتكلّم باسم الضعفاء لا باسم الأقوياء فقط، وحين أصبح من الممكن أن تُدار المصالح لا بالتخويف بل بالحجّة، وأن تُدار الاختلافات لا بالإقصاء بل بالتفاوض المفتوح. ولدت لأنّ الحرية استُعيدت من مقام الشعار إلى مقام العادة. وحين تصبح الحرية عادة، تغدو السياسة فنّ العيش المشترك لا صناعة الخوف. في عبارةٍ تصلح خاتمةً ودلالةً معاً، قال فانون إنّ «المهمة التاريخية لكلّ جيل هي أن يكتشف رسالته، إمّا أن ينجزها أو أن يخونها». لقد اكتشفت الأجيال السورية رسالتها أخيراً: أن تُحوّل التحرير من لحظةٍ مجيدة إلى زمنٍ صالح للعيش، وأن تجعل من القانون لغة اليوميات، ومن الكرامة بوصلة كلّ إدارةٍ وكلّ مدرسةٍ وكلّ سوق. عند هذه العتبة، يمكن القول بثقةٍ لا التباس فيها إنّ سورية الجديدة قد وُلدت، وإنّ الحرية، بعد أعوامٍ من الفقد، قد استُعيدت.

حاشية

جيش سوري أميركي ناعم

شعبان عبود

على امتداد أكثر من عقد، شكّلت المنظمات السورية – الأميركية خط الدفاع السياسي والأخلاقي عن القضية السورية داخل العاصمة واشنطن. كانت تلك المنظمات، بمختلف توجهاتها وخلفيات أعضائها، بمثابة القلب النابض الذي أبقى الملف السوري حاضراً في مؤسسات صنع القرار الأميركية، وفي الكونغرس تحديداً، حين كاد العالم ينصرف عن المأساة السورية تحت وقع التحولات الدولية والإقليمية. فبينما كانت دول عديدة تعيد فتح خطوطها مع النظام السابق، كان السوريون الأميركيون يطرقون أبواب المكاتب التشريعية والدوائر المختصة من دون كلل، لشرح الجرائم والانتهاكات، والدفع نحو تشريعات تُحمّل المسؤولية لمرتكبيها.

لقد كان لقانون قيصر، أحد أبرز قوانين العقوبات على النظام السوري السابق، قصة طويلة من الجهد والتراكم. صحيح أنّه قانون أميركي من حيث الصياغة والإقرار، لكنه وُلد من رحم العمل الدؤوب لسوريين أميركيين آمنوا بأن مساءلة الجناة واجب أخلاقي قبل أن يكون مهمة سياسية. ومع كل حملة ضغط أو جلسة استماع أو ورقة سياسات، كانت هذه المنظمات تنجح في منع سقوط القضية من الذاكرة الدولية. ورغم المنافسات الداخلية التي طبعت العلاقة بين بعضها، فإن تلك المنافسات ظلّت صحية طالما كان جوهرها العمل، والبحث عن طرق أكثر فاعلية للتأثير.

ومثل أي عمل عام، كان هناك من يسعى إلى الظهور أو يبالغ في تقدير دوره، لكن ذلك يبقى تفصيلاً صغيراً أمام الجهود الكبيرة التي بذلها معظم الناشطين والعاملين في هذا الحقل. هؤلاء الأشخاص، في غالبيتهم، ضحّوا بوقتهم واستقرارهم، واشتغلوا بصمت في كواليس السياسة الأميركية، واضعين نصب أعينهم خدمة بلدهم الأم ومساندة ضحاياه. وبعضهم استطاع بناء علاقات استراتيجية داخل مؤسسات حساسة، وهو ما منح المنظمات قدرةً على التأثير الفعلي وليس الرمزي فقط.

ومع التطورات السياسية الأخيرة وسقوط النظام السابق، بدأ مشهد جديد يتشكّل في العلاقة بين دمشق وواشنطن. فمجرد بدء التواصل المباشر بين الإدارتين الأميركية والسورية برئاسة أحمد الشرع، وعودة قنوات الاتصال الدبلوماسية، جعل مسألة رفع العقوبات، بما فيها قانون قيصر، قضية وقت لا أكثر. كما دخلت عوامل إقليمية مؤثرة على الخط، إذ مارست السعودية وتركيا وقطر ضغوطاً واضحة من أجل تسريع رفع تلك العقوبات. وفي ظل هذه المعطيات، تراجع بطبيعة الحال الدور المباشر للمنظمات السورية الأميركية في ملف العقوبات تحديداً، لأن اللعبة انتقلت إلى مستوى حكومي – حكومي، وأصبحت ترتيبات رفع القيود الاقتصادية جزءاً من تفاهمات إقليمية ودولية واسعة.

غير أنّ هذا التحوّل لا يلغي قيمة ما أنجزته تلك المنظمات طوال السنوات الماضية، ولا يقلّل من دورها المستقبلي. فمع اقتراب سورية من مرحلة جديدة، تتجه فيها تدريجياً نحو الاستقرار وإعادة البناء، تتبدل المهام وتتغير الأولويات. ستنتقل هذه المنظمات من مرحلة الدفاع السياسي والحقوقي إلى مرحلة بناء الجسور: جسور بين المؤسسات السورية ونظيراتها الأميركية في مجالات الاقتصاد والتعليم والصحة والثقافة، وجسور مع الشركات، والجامعات، ومراكز البحث، بما يخدم إعادة الإعمار وعودة الحياة الطبيعية. كما يتوقع أن تلعب دوراً مهماً في جذب الاستثمارات، وتحريك شبكات السوريين في الولايات المتحدة، وتحويل خبراتهم المتراكمة إلى رافعة للتنمية داخل سورية.

لم تكن المنظمات السورية الأميركية مجرّد مجموعات ضغط، بل كانت أشبه بجيش ناعم وأنيق في قلب واشنطن، جيش صنع فرقاً حقيقياً حين كان الصمت هو الخطر الأكبر. واليوم، وهي تدخل مرحلة جديدة، ما زال أمامها الكثير لتقدّمه لسورية وللجالية السورية في الولايات المتحدة، وربما يكون دورها القادم أكثر حساسية وأعمق أثراً من أي وقت مضى.

كُرد الساحل... ذاكرة مهمّشة ومقاومة منسيّة

يتوزع الكرد في سورية، كما تتوزع باقي المكونات، بطريقة تجعل مشهد الانقسام السوري الحالي غريباً. فمن المدن مثل دمشق وحلب وحماة، إلى الجزيرة إلى جبال الساحل

شفان إبراهيم

شكّل الوجود الكُردي في الساحل السوري، وتحديداً في منطقة جبل الأكراد شرق محافظة اللاذقية، جزءاً غير مرئي من المشهد السوري لسنوات طويلة، بفعل التهميش المتعمد من الأنظمة المتعاقبة، لا سيما نظام البعث، الذي مارس سياسات الإقصاء والتذويب الثقافي بحق الجماعات غير العربية. ورغم هذا التهميش، فإنّ الكُرد في هذه المنطقة انخرطوا في معارضة النظام السوري منذ بدايات الثورة السورية عام 2011، وسجّلوا حضوراً نوعياً في الحراك المسلح ضد النظام، وتشكيل فرق وكتائب عسكرية.

يقع جبل الأكراد شرق اللاذقية، ويمتد حتى أطراف جسر الشغور، ويضم قرابة مائة قرية، تُقدَّر نسبة الكُرد فيها بأكثر من 80%، بحسب شهادات محلية. ويُعتقد أن عدد الكُرد في هذه المنطقة يتراوح بين مائة إلى 150 ألف نسمة، ينتشرون في قرى مثل السرمانية، دوير الأكراد، سلمى، مرج خوخة، الكندّة، الكبينة، وغيرها من القرى الواقعة إدارياً ضمن محافظات اللاذقية، إدلب، وحماة. رغم وجودهم الممتد تاريخياً في المنطقة، والذي يُعتقد أنه يعود إلى عهد صلاح الدين الأيوبي، سعت السياسات الرسمية لتذويب الهوية الكُردية. الجيل الجديد من سكان الجبل لا يتحدث اللغة الكُردية، بعد أن فُقدت تدريجياً عبر ستة أجيال، نتيجة التهميش التعليمي والثقافي، باستثناء بقاء بعض المفردات المتداولة محلياً.

البناء العشائري والعائلي والاستراتيجي للجبل

تتكون البُنية العشائرية لجبل الأكراد من أربع عشائر رئيسية وأكثرها في جبل الأكراد هي عشيرة الشيخان والموشان والكيخيا وهي تشكل قرابة الـ50% من مجموع السكان، إضافة إلى عشائر أخرى. وأبرز العائلات المعروفة هي سلو، حمو، قاسمو، باجيكو، زمو، جنديكو، علو وغيرها، ما يؤكد تجذّر الهويّة الكردية رغم محاولات الطمس.

سلّط الصحافي عبد الباسط أحمد، والشيخ المعمّر وليد حمدو الزهوري، الضوء على الأهمية الاستراتيجية والزراعية والتاريخية لجبل الأكراد، وما تعرّض له من تهميش متعمّد من السلطات السورية عبر عقود. وبتعبير عبد الباسط فإن «الجبل يُمكن أن يطعم الساحل السوري بأكمله». مضيفاً حول أهمية الجبل التي تتجاوز الموقع الجغرافي إلى كونه «من أغنى المناطق زراعياً في الساحل السوري، وتتراوح ارتفاعاته بين 300 إلى 1600 متر، وهو ما يمنحه تنوّعاً مناخياً فريداً يسمح بزراعة الفاكهة والخضار والحبوب بكفاءة عالية. تنتج أراضيه التفاح والخوخ والدراق والمشمش والسفرجل والكرز، إلى جانب التين والعنب والتوت. كما تنتشر زراعة المكسرات مثل الصنوبر واللوز والفستق، إضافة إلى الحمّص والفول والبصل والثوم. لو جرى استثماره كما يجب، لأصبح هذا الجبل سلة غذائية تكفي الساحل بأكمله» وعن الناحية الاستراتيجية للجبل كونه يُشكل صلة وصل للطريق بين اللاذقية وحلب، ونقطة تطل على قلب البلاد، أكد أحمد أن موقع الجبل لا يقل أهمية عن إنتاجه الزراعي، مضيفاً «الجبل يبعد حوالي 55 كيلومتراً عن مدينة اللاذقية، ويشرف على سهل الغاب الممتد من ريف حماة وحتى ريف إدلب، ويمر الطريق الواصل بين اللاذقية وحلب عبر تخومه. إحدى قممه تطل مباشرة على قرية عكو، ومنها يمكن رصد تحركات في المنطقة الوسطى والشمالية، وهو ما جعل الجبل محل أطماع عسكرية منذ بداية الثورة». أما الزهوري فيطلب بعض الوقت ليجمع قواه قائلاً «حرمونا من لغة أجدادنا، ولم نتمكن من تعليم أبنائنا اللغة الأم، أيُّ إجرام ارتكبه الأسدان، وفق كل ذلك أريد لنا أن نبقى فقراء وجهلة» ويُضيف الزهوري حول ممارسات النظام السوري السابق قائلاً «تعمّد النظام أن يُبقي الجبل على الهامش. لا مدارس جيدة بعد المرحلة الإعدادية، ولا دعم زراعي حقيقي. شبابنا اضطروا للهجرة إلى المدن بحثاً عن لقمة العيش. مياه نهر الوادي الأزرق، التي كانت تسقي أراضينا، حُوّلت إلى مشاريع سياحية في سلمى وصلنفة. أُريد لنا أن نبقى فقراء وجهلة، وبالتالي فإن الإقصاء البنيوي والحرمان التنموي والتهميش التعليمي واضح جداً، رغم تمتع المنطقة بمقومات طبيعية وسياحية مهمة».

سوريون أكراد خلال مظاهرة تدعم «قسد» بعد سقوط النظام، 2024/12/19 (فرانس برس)

القمع ما قبل الثورة وغياب الحياة السياسية

ساهمت سياسة القمع في تغييب الحياة السياسية والتنظيمية الكردية في الجبل. ففي عام 1982، نفّذ نظام حافظ الأسد حملة اعتقالات واسعة استهدفت النخب والمثقفين، ما أدى إلى إضعاف الروابط السياسية والتنظيمية داخل الجبل، وحرمان المنطقة من كوادرها المتعلمة، خاصة أن الاعتقالات والضرب على الهويّة كانت إحدى الأسباب الخفية لممارسات الأسد الأب ضد سكان الجبل، خاصة أن الأسد كان يعتبرهم جزءاً من المجتمع السني الذي يتوجب أن يتحول إلى عدو وهمي وافتراضي لترسيخ أركان حكمه.

> تعمّد النظام أن يُبقي الجبل على الهامش. لا مدارس جيدة بعد المرحلة الإعدادية، ولا دعم زراعي حقيقي

نحن جزء من الثورة بكل فخر

قال الزهوري: أخبروا العالم أننا «كرد وقاتلنا بما نملك. فصبّ النظام نيرانه علينا، حين اندلعت الثورة، وقف أبناء الجبل في وجه كتائب النظام بإمكانات بسيطة. انخرط أبناء الجبل مبكراً في الاحتجاجات، وسرعان ما تحوّلت مشاركتهم إلى عمل مسلح عقب القمع الوحشي من قبل النظام. لم تكن معنا دبابات أو طائرات، بل بنادق وكثير من الإصرار. هزمنا الشبيحة مراراً في معارك الأرض، فلجأ النظام إلى القصف الجوي والصاروخي، مستعيناً بسلاح الجو الروسي لتكثيف القصف الصاروخي، وأحرق الغابات بحجة أننا نختبئ فيها. كانت تلك الغابات ثروتنا الحراجية الوحيدة». ويكشف الصحافي عبد الباسط أحمد أن استهداف الجبل لم يكن عشوائياً، بل ضمن خطة طويلة الأمد لتفكيك بنيته السكانية والاجتماعية «كُنا وما زلنا جزءاً من الثورة، وقدّمنا عشرات الشهداء وأول شهيد كردي من جبل الأكراد هو هارون وسوف في قرية السرمانية، حيث أعدم ميدانياً، وتم تشكيل كتائب محلية مثل كتيبة دوير الأكراد، وتوحدت معظم الكتائب لاحقاً ضمن جسم عسكري موحد، والتي شكل الكرد ما نسبته 90% من مقاتليها» وهو ما دفع النظام لاستعمال كل أشكال الحرب الشرسة ضدنا حيث «تعرّض الجبل لقصف وحشي، إذ دُمّرت أكثر من 90% من القرى. ووفقاً لعبد الباسط فإن «الجبل يقاوم تغيير هويته، لكن المحاولات كانت مستمرة لإفراغه وإضعافه. بعض الجهات تحاول اختراقه عبر الدعم المشروط، مقابل الولاء، لكن كثيراً من أبناء الجبل يرفضون التفريط بكرامتهم رغم شدة الظروف» ويختتم الزهوري حديثه بالتذكير ببُعدٍ لطالما تجاهله الكثيرون «هذا الجبل ليس فقط أرضاً زراعية أو ساحة حرب. هو شاهد على حضارات عظيمة مرت من هنا. مرّت عليه حضارات ميدية كردية وسريانية ورومانية وبيزنطية، وهناك مواقع أثرية كثيرة لم تُكتشف بعد. حتى الروايات الرسمية التي ربطت الجبل بالكنعانيين تخالف ما نعرفه من روايات الآباء والأجداد، الذين توارثوا قصصاً عن المعارك بين الميديين والآشوريين هنا».

من التهميش إلى الفاعلية الجديدة

وبحسب عبد الباسط: الأولوية الآن لزيادة الاهتمام بالريف الكردي الذي دمره الأسد الابن، أما عن علاقتهم ككرد وموقفهم من إقليم كوردستان قال عبد الباسط إن «غالبية أبناء جبل الأكراد يشعرون بالفخر والانتماء والتقدير لكوردستان العراق. مع العلم أنهم لم يزوروها أبداً، ولكنهم يملكون حباً فطرياً لكردستان ويحبّون أيضاً الشيخ بارزاني الأب والابن» ويختتم عبد الباسط رسالته: «يريد أبناء جبل الأكراد بغالبيتهم البحث عن أصولهم المتجذرة في التاريخ الكردي، لكنهم لا يجدون باباً للوصول إلى ذلك».

تقول الحناجر الكردية من الساحل السوري: في قلب الجبل الذي أرادوا له أن يصمت، ما تزال الحكايات تُروى بلغة لم تُنسَ تماماً، وحناجر تُعبر عن الكردية من دون النطق بها، عن أرضٍ قاومت النسيان وقارعت الظلم، عنْ أناسٍ لم يخونوا انتماءهم رغم الفقر والضغط والحصار وقسوة الحرب. جبل الأكراد ليس مجرد تضاريس منسية، بل ذاكرة حية، تنبض بالكرامة والولاء والحنين إلى هويّة حوربت لكنها لم تُهزم. يقول كرد الساحل، أو الكرد في جبل الأكراد، هذه دعوتنا المفتوحة إلى الكرد في العالم، أنصفونا، كي لا يُعاد دفن تاريخنا مرّة تحت أنقاض الحرب وسياسات الأسدين، ومرّة في صمت الجغرافية المنسيّة.

أحوال سورية

سوق الولاءات

يشهد الفضاء السوري اليوم مدّاً تحريضيّاً متصاعداً، موجَّهاً ضد فكرة الاستقلال السوري. ومع كل حادثة عنف داخلي، تتحرّك شبكات إلكترونية تديرها دول وفاعلون محليون، لتضيف مزيدًا من حطب التضليل وخطاب الكراهية إلى نار الطائفية، تلك الخاصرة الأكثر هشاشة في النسيج الاجتماعي السوري

مرشد النايف

يتكرّر هذا النمط، منذ الاشتباكات التي اندلعت في الساحل السوري، في آذار/ مارس الماضي، بين فلول النظام البائد وقوى الأمن، وسقط خلالها مدنيون أبرياء. تحوّلت المأساة بسرعة إلى مادة خام لحملة تضليلية واسعة النطاق. فبدل الإضاءة على حقيقة الحدث، جرى نزع سياقه وتحريفه جذرياً، ليُعاد تقديمه للعالم أنه «هجوم يستهدف المسيحيين في سورية». يومها تعدّت السردية حدود الوطن؛ واندفعت إلى الخارج بقوة. ومع كل حدث طارئ، صغيراً كان أم كبيراً، تعاد الكرّة وينشط التضليل، ويزدهر سوق الفبركة وصناعة «الحقائق البديلة». هكذا، ومع كل واقعة تقع، تتحرّك الماكينة لتعيد تدوير الأكاذيب وتضخيمها. وسيبقى هذا المسار مرجّحاً؛ طالما لم يطوّر الإعلام الحكومي قدرة مؤسسيّة، لإنتاج سردية وطنية مضادّة، تملأ فراغ الحقيقة قبل أن يملأه الأفّاكون. غياب هذه السردية (تُعدّ المدخل الطبيعي لأي مشروع لبناء الثقة واستعادة الحقيقة) هو الشقّ الذي تتسلل منه الرسائل المعادية للدولة السورية الوليدة. الشروع في بناء هذه الذاكرة- الضرورة، يعني طرح رواية تَمسّ جوهر الحقيقة، وتلامس أرواح الغالبية، التي دفعت أثمان الإبادة الجماعية للنظام البائد، من قهر أبنائها وأشلائهم. وما ستكشفه هذه الذاكرة؛ كفيل بتقزيم كل السرديات المضادة، مهما بدا حضورها صاخباً اليوم.

لقد أحدث هذا الغياب بيئة هشّة ومفتوحة في آن واحد؛ بيئة يملؤها من يصل إليها أولاً. وقد امتلأت فعلاً بتدخلات خارجية وداخلية، تستهدف تعميق التفسّخ الاجتماعي وإعادة إنتاج الانقسامات، التي ورثتها البلاد من النظام البائد في صورتها الأكثر تهتكاً.

وتشير الأدبيات المقارنة إلى أنّ عمليات المصالحة الوطنية، رغم اختلاف سياقاتها، تتقاطع في بنية عامة، توضح كيف تنتقل المجتمعات، من طور العنف والتمزّق، إلى طور السلم وبناء التوافق. وقد خلصت دراسة نشرتها مجلة «الإعلام، الحرب والصراع»، التي تنشرها شركة النشر الأكاديمي SAGE Publications إلى أربع مراحل مترابطة، تشكّل المسار النموذجي لعمليات الحقيقة والمصالحة، مع دور محوري للإعلام والوسائط الرقمية في كل مرحلة منها. سنعرض هنا عنوان المرحلة مع تكييفه سورياً:

كشف الحقيقة علناً: تمثّل هذه المرحلة، حجر الأساس في بناء مصالحة وطنية حقيقية. غير أن الإعلام السوري الحكومي، لم ينجح بعدُ في تأسيس بنية مهنية، تمنح الضحايا مساحة قول منظّمة، متّسقة، وعادلة، تُتاح لتفاعل الجمهور. حتى اليوم، ما تزال الحقيقة السورية بلا صوت موحّد. لم تتشكّل سردية عامة تحفظ للضحايا وجعَهم وكرامتَهم. ولا حكاية شاملة، تطبب شعباً يعاني انفطار قلب منذ نصف قرن. القصص غير المروية ليست مجرد حكايات شخصية، بل أعمدة ذاكرة وطنية، نخشى القول بأنها مهدّدة بالاندثار. وكشفُها علناً يمثل واجباً أخلاقياً، ومسؤولية تجاه التاريخ الذي لا ينبغي أن يُدفن مرتين. مرة بموت الضحايا، والثانية بعدم توثيقه.

إعادة تعريف الهوية السورية، ليست نشاطاً رمزياً فقط، بل عملية نقدية جذرية لمواجهة إرث الانقسام الطائفي، الذي عمّقته سياسات النظام البائد، بهدف شد العصب الطائفي لتعزيز القمع والسيطرة. هذا المسار يتطلب مراجعة المؤسسات التي ساهمت في صناعة القتل وتبريره: المؤسسات الدينية بجميع طوائفها، التي شرعنت الإقصاء والقتل؛ المؤسسات الإعلامية، العامة والخاصة والبعثية، التي غذّت الكراهية، وألصقت صفة «إرهابيين» بكل سوري قال لا لنظام القتل تحت التعذيب، وهم الأكثرية؛ المؤسسة العسكرية والأمنية، التي نفّذت القتل المنهجي والإبادة الجماعية، وهدمت البنى التحتية بلا هوادة؛ المؤسسة التربوية، التي أعادت إنتاج ثقافة العنف والتمييز (بين بعثي ومستقل)، والطاعة العمياء. بعد هذا التشريح، يمكن إعادة تشكيل الهوية السورية مشروعاً جماعياً يشارك فيه الضحايا وذويهم، واللاجئون والنازحون والناجون وباقي الشرائح.

في بلد مثقل بالآلام مثل سورية، حيث تراكمت جرائم النظام البائد على مدى نحو نصف قرن، تصبح العدالة الشاملة الفورية، أقرب إلى الاستحالة العملية، لا لأن الضحايا لا يستحقونها، بل لأن حجم الفظائع يفوق قدرة أي نظام قضائي ناشئ في مرحلة انتقالية. والعدالة المحدودة ليست بديلاً ناقصاً، بل خطوة عملية وممكنة سياسياً واجتماعياً، تتضمن محاسبة القيادات المتورطة في الإبادة الجماعية والقتل بشكل تدريجي، ووضع آليات لإعادة الاعتبار وجبر الضرر الرمزي، مثل تكريم الضحايا في المناهج الدراسية والفضاء العام. لا يقلّل هذا النوع من العدالة من حقوق الضحايا، بل يحميها من الذوبان، ويحُول دون جرّ البلاد إلى دورة انتقام دموي جديدة. إنها عدالة تراكمية، تبدأ من الأكثر مسؤولية عن الجرائم، وتزداد صلابة مع مرور الزمن.

نشير مجدداً؛ إلى أن الأدبيات الدولية، تؤكد أن قول الحقيقة لا يعني المصالحة بمفرده، لكنه شرط أساسي لأي مسار مستدام. وانطلاقاً من جدارة هذا الشرط، فقد استثمرت الأمم المتحدة نحو مليار دولار، خلال العقدين الماضيين في مشاريع مصالحة وبناء سلام، مع الإعلام بوصفه فاعلا رئيسيا في إنتاج السرديات، وإعادة التوافق الاجتماعي.

وإذ تبدو مراحل المصالحة الأربع إطاراً نظرياً متيناً، للانتقال نحو بناء المدماك الأول في السلم الأهلي، فإنّ تطبيقها في الحالة السورية، يصطدم بعقدة مركزية تتعلّق ببنية الإعلام نفسه، ما يفرض سؤالاً توجيهياً: من هي الجهات المعنية بتصنيع «الحقائق البديلة» وإنتاج السرديات التحت-وطنية والانقسامية؟ ومن هي الأطراف التي تعمل على هندسة ولاءات جديدة، وتستهدف إعادة تشكيل البنية الرمزية للانتماء؟ ومقابل ضراوة هذا الهجوم؛ نسأل عن منظومات الحماية، واستراتيجيات المواجهة الإعلامية، وبرامج ترميم المجال العام من التشويه؟ وما هي التدخلات المؤسسية، وخطط إدارة المخاطر المعلوماتية، وبرامج المناعة السردية؟

هنا بالتحديد يبرز مفهوم «سوق الولاءات» عدسةً تتيح قراءة الحقل الإعلامي السوري بعد إسقاط النظام، وفهم ديناميات التحريض، والاصطفاف، وإعادة إنتاج الانقسام.

تحليل تدفّقات المعلومات وسوق الولاءات

يقدّم الباحثان مونري برايس (University of Pennsylvania) ونيكولا ستريملاو (University of Oxford) إطاراً تحليلياً بالغ الأهمية، لفهم الإعلام في البيئات المنقسمة، من خلال طرح سؤالين جوهريين: (أ) كيف تتدفّق المعلومات داخل المجتمع؟ (ب) وكيف يُعاد تشكيل الولاءات والهويات في لحظة ما بعد النزاع؟

في الحالة السورية، تتحوّل هذه الأسئلة، إلى مدخلٍ لفهم الحملات المنظّمة، التي تشنّها مجموعات، قوّض إسقاط النظام قدرتها على الافتراس، مما جعلها تبحث عن مخالب بديلة في الفضاء الرقمي. عملية تدفّق المعلومات، هنا، لم تعد نقلاً للأخبار، بل باتت حرباً على المعنى (الحكم الجديد): حرباً تُريدها تلك الجهات لتفتيت الجغرافيا السورية، قبل إنضاج مسار سياسي وطني. فهي تستبق الاستقرار، وتعطّل مثول المجرمين أمام العدالة الانتقالية، وتعرقل عمليات إعادة الإعمار. وفي هذه الحملات يغدو الانتقاد صناعة، تنتج صفات تُلصق بالإدارة الانتقالية، وتعيد فرز السوريين عبر قاموس هجائي جديد - مثل مصطلحي «التطبيل والمطبّل» - في محاولة لتطبيع التحوّل التاريخي وتسويقه، هو الذي أسقط واحداً من أكثر الأنظمة حقداً ودموية في العالم، على أنه حادث يومي عابر، بينما هو زلزال خلخل عمق الهوية السورية، ما استدعى مديحاً لقادة التحوّل، نتحفّظ على بعضه، لكننا نتفهم دوافع أغلبه.

> **الأدبيات الدولية تؤكد أن قول الحقيقة شرط أساسي لأي مسار عدالة مستدام**

عاد الكثير من سكان مخيم اليرموك الواقع جنوب دمشق رغم الدمار الكبير، 2025/9/23 (الأناضول)

ومن هنا يشدّد الباحثان على أن نجاح أي تدخل إعلامي لا يُقاس بنبل رسائله أو صواب خطابه، بل بقدرته على الاندماج في شبكة التأثير الفعلية، وفهم القوى التي تمسك ببعض المجال الرمزي. وفي السياق السوري، يعني ذلك قدرة الإعلام الانتقالي، على تفكيك طبقات الرسائل التي تنتجها «شبكات التأثير الفعلية» لتصميم محتويات تكشف زيفها من جهة، وتوجه نحو إعادة تشكيل الحسّ المشترك للسوريين من جهة ثانية، وربط ذلك المعنى بالمصلحة الوطنية.

تشخيص بيئة الإعلام

يؤكد برايس وستريملاو؛ أن أي تدخل إعلامي في بيئة ما بعد النزاع لا يبدأ بالرسائل، ولا بالمنصّات، بل بتشخيص جذري وغير معياري لخرائط الحقول الرمزية. تشخيص يتحرّك بلا افتراضات جاهزة، ويشتغل على الأسئلة الأساسية التي تُظهر طبيعة السوق الإعلامية كما هي، لا كما نتمنى أن تكون: من يملك مفتاح التأثير؟ من يموّل تدفقاته ولماذا؟ أي محتوى يُدفع إلى الواجهة، وأي محتوى يُدفن تحت الركام؟ ما البُنى الطائفية والعرقية والطبقية، التي تتحكم في رموز هذا الحقل؟ ما الرسائل التي تتردّد كل يوم حتى تصبح «حقيقة بديلة» عند الجمهور المستهدف لمجرّد تكرارها؟

في السياق السوري، كان الفراغ الإعلامي الحكومي المسؤول الأول عن تمدّد المنصّات التحريضية، التي تواصل نشر سمومها، لإعادة هندسة تصوّرات الخارج عن سورية الجديدة. تجلّت هذه الحقيقة بوضوح، في المحاولة الانقلابية الفاشلة للفلول، في مارس/ آذار الماضي، حين اندفعت السرديات المزيفة بالإنكليزية بسرعة صاعقة، مستفيدة من غياب مركز إعلامي وطني قادر على التصدّي. ولولا الأداء العالي، المحترف، والمتّسق لمجموعة من المؤثرين السوريين في الشتات، الذين تطوعوا لسدّ الفجوة والردّ على الأكاذيب فوراً، وبالإنكليزية أيضاً، لكانت الرواية السورية الحقيقية قد انكسرت في الساعات الأولى، ولما تمكّنت لاحقاً، من الانتقال إلى مرحلة الضغط المضاد، وبناء الحقائق كما هي. هذا التشخيص، يساعد الإعلام السوري على القيام بالدور المنوط به؛ صناعة اتجاهات الحكاية الوطنية نفسها.

بازار الرموز: تحليل «سوق الولاءات»

يرى الباحثان أن «سوق الولاءات» هو الفضاء الذي تتنافس فيه القوى السياسية والدينية والإعلامية، على بيع الرموز والمعاني للمواطنين («المشترين») مقابل أشكال مختلفة من الولاء: قبول الوضع القائم، انخراط سياسي أو عسكري، أو حتى مجرد صمت وخضوع.

في سورية، كان إعلام النظام العام والخاص، يشكّل أخطر سوق للولاء القسري. كان «البائعون» يحتكرون السوق كلّه وفيه يعرضون: هوية ضدّية، تبرر القتل. سرديات تخوين، تحرض على مزيد من القتل. عقداً اجتماعياً يقوم على الخوف. ترسيخ العداء بين السوريين. ومفاهيم رخوة مثل «الولاء للقائد - الوطن- الدولة». اليوم، وبعد عام على إسقاط الديكتاتورية، لا يزال السوق مزدحماً ببائعين رمزيين جدد وقدامى يمثّلون فلول النظام المقتلع وهم يحاولون استعادة خطاب الإبادة، إعلاماً مموّلاً إيرانياً، مليشيات مذهبية، قوات سوريا الديمقراطية (قسد) التي تحاول صنع هوية سياسية مضادة للدولة السورية، رجال دين يطلبون تدويل الصراع. ... وبذلك، فإن نجاح الإعلام الوطني، ليس رهين جودة رسائله، بل في قدرته على اختراق هذا السوق، وتفكيك منظومة الولاءات المعادية للسلم الأهلي.

أدوات التدخل: القانون، القوة، الدعم، التفاوض

يحدّد برايس وستريملاو، أربع أدوات رئيسية للتدخل في سوق الولاءات، وهي أدوات يمكن اقتراح تطعيمها في البيئة السورية كما يلي:

أولاً: القانون - أداة إعادة ضبط الفضاء الرمزي: في سورية ما بعد نظام الإبادة، يصبح القانون ضرورة وجودية، لا قيداً على الحرية. وتشمل أولويات الضبط: تشريعات تجرّم التحريض الطائفي والعنصري. تجريم «خطاب الجلّاد» الذي يعيد إنتاج سردية النظام الساقط. التواصل مع الحكومات التي توجد على أراضيها منصّات التعبئة والتحريض.

ثانياً: القوة - لكسر هيمنة الانقسام رغم حساسيتها، فإن التجارب الدولية، تُظهر أن القوة قد تُستخدم لكسر هيمنة الأصوات الانقسامية. وفي سورية يمكن: إغلاق المنصات التي تبث دعوات للعنف، وملاحقة صنّاع التحريض والفتنة داخل وخارج سورية. تجريم إنكار المحارق الأسدية. مع الإشارة إلى أن استخدام القوة، يتطلب إحلال بديل مهني ونزيه، حتى لا يُفهم التدخل باعتباره قمعاً جديداً، بل استعادة للتوازن.

ثالثاً: الدعم - تقديم المساندة لبناء إعلام وطني. ويقتضي ذلك اعتماد مقاربة عملية، تُعزّز حضور الحقيقة، وتُعيد مركزية الضحية، وتُصلّب البنية المهنية للمؤسسات الإعلامية عبر: إدخال أصوات الضحايا، دعم المحتوى القائم على الحقيقة والاعتراف، تمويل منصات إصلاحية، تدريب غرف الأخبار.

رابعاً: التفاوض - بناء مساحات مشتركة للهوية. ... يخلق التفاوض فضاء يسمح للهويات المتعددة بأن تتفق على سردية جامعة. في السياق السوري الراهن، يواصل بعض رجال الدين محاولات إقصاء الأصوات الداعية لسورية واحدة، ما يشكل تحدياً أمام الصحافيين في غرف الأخبار لإفساح المجال أمام مشاركة أوسع لهؤلاء الوطنيين. الهدف في النهاية ليس قمع الأصوات، بل إيجاد ولاء جديد، يظلّل الجميع مبنيّ على: الاعتراف، الحقيقة، القصاص من الجناة، القطيعة مع الماضي، وبناء سردية وطنية جامعة.

في ضوء ما تقدّم، يمكن القول إن كشف الحقيقة، الذي يحتل موقعاً قيادياً في عمليات المصالحة- كما أُشير إليه في مقال سابق نُشر في «ملحق سورية الجديدة»- سيظل هشّاً، في الكثير من الضعف، ما لم نوفّر له فضاءً معلوماتياً قادراً على حملها. كما أنه لن تكون هناك جدوى من إعادة تعريف الهوية الوطنية، إذا كانت المنصات التحريضية قادرة على إعادة إنتاج الانقسام يومياً. كذلك، لا يمكن للعدالة المحدودة، أن تُترجم إلى فعل مجتمعي، إذا كان «سوق الولاءات» يعمل خارج أي ضبط قانوني أو أخلاقي، ويعيد تدوير رواية رموز الإبادة. التدخل الذكي في سوق الولاءات السوري، عبر إدخال أصوات جديدة، وسحب «الامتياز» من الأصوات التحريضية، وإعادة تعريف قواعد التنافس على «المعنى»، ليس ترفاً أو خياراً إضافياً، بل يمثّل قاعدة النجاة الأخيرة لصناعة سلامٍ متينٍ ومستدام.

مساحة

انطفاء الشعار بالدم

رباب هلال

في اليوم السابق لهروبه المباغت، وسقوطه الضروري، حدث أن حطّم ثوّار جرمانا تمثال الرئيس الأب في ساحة الكرامة في مدينتهم، والتي حملت اسمه لسنوات. كانت فصائل ردع العدوان القادمة بتوافق دوليّ، اجتازت حلب ووصلت إلى حماه.

صباحاً، قبل وصول فصائل عملية ردع العدوان إلى دمشق، كان ثوّار درعا والسويداء قد وصلوا إلى ساحة الأمويّين، رفعوا علم الثورة وهتفوا للحريّة وللوطن وقد عاد لشعبه قاطبة. ذلك الصباح كان لقهوتي طعمها الألذّ رغم فورانها بهواجس مقلقة، أدرت لها ظهري. أردت الانغماس في الفرح بعد ضياعه لأربعة عشر عاماً في الظلمات القاتلة. قال سرّي: «اليوم خمر وغداً أمر.» يحقّ لنا نحن الشعب المكلوم العاجز أن نفرح حتّى الثمالة في يوم لن يُنسى.

خطا الحزن على خطوات فرحي، الحزن على ثوّار كانوا جديرين بعيش ذلك اليوم: عبد العزيز الخيّر، رامي الهنّاوي، جهاد محمد، علي الشمالي، فدوى سليمان، ميّ سكاف، وتطول القائمة. والحزن على معاناة شعب أعزل قتلته صرخة الحريّة، وعلى الدمار الهائل الذي أحدثه النظام الأسديّ المجرم المستهتر. قسّم البلاد وقتل العباد، اعتقلهم وهجّرهم، بينما ينفخ في بوق تمسّكه بوحدة البلاد وهو يذبحها. وساهم مع من ساهم في الداخل والخارج بتسليح الثورة الوطنيّة السلميّة في أشهرها الأولى ووأدها. كان الحكيم الخيّر ورفاقه قد أسسوا في دمشق «هيئة التنسيق الوطنيّة» وأعلنوا ثوابتهم الوطنيّة بشعارات لاءاتها الثلاثة: لا للسلاح، لا للطائفيّة، لا للتقسيم، ما أغضب النظام الديكتاتوريّ، فكان لا بدّ من تغييب الدكتور عبد العزيز السجين سابقاً، عالي الوطنيّة والنزاهة والسمعة العطرة، فاعتُقِل في 2012، ليختفي في مصيره المجهول.

أرعبني انسحاب بعثة الأمم المتحدة من دمشق برئاسة الأخضر الإبراهيميّ في 2013 لحلّ الأزمة السوريّة، لعجزه التام، فسبل الحلّ انسدّت. في الداخل سُحقت المعارضة الوطنيّة، وفي الخارج، تفسّخ أغلبها وفسد، وباتت القضيّة ساحة للتجارة والمكاسب الشخصيّة. ودخلت البلاد في مجهولها الفظيع. ومضى الشعب الأعزل بين الجوع والبرد والموت وبين إعلان هواتفه الخلويّة أنّ المُتصل بهم خارج التغطية، ليخنق رعب الانتظار الأنفاس. وانهارت البلاد تحت ثقل الفقدان والنقصان.

لست أدري لمَ أسهب في التذكّر، بينما أحتفل بالذكرى الأولى لخلوّ فضائنا من الطاغية الأهبل، ومن نظامه الفاسد. بأسف مرير أكرّر العبارة الأخيرة كأنّما للخواء. أتراني أحنّ إلى تلك الأصوات البعيدة تهتف: «واحد واحد واحد الشعب السوريّ واحد». أحنّ إلى صرخات المؤازرة من شرق البلاد إلى غربها ومن جنوبها إلى شمالها: «يا درعا حنا معاك للموت»، «يا حلب حنا معاك للموت»، «يا إدلب حنا معاك للموت»... فزعات الأخوّة والوطنيّة الصرفة.

كان ترحيب البلاد بقدوم السلطة الانتقاليّة متكاملاً، هُرعت السويداء إلى دمشق لمصافحة العهد الجديد. آنذاك، كان أكبر هواجسي يتمحور حول نوايا هذا القادم وإن كان سينسينا مآسي العهد الساقط؟ وانقضى عام كامل، ولم ينسنا المآسي بل زاد منها. فالخوف من فصائله المسلّحة حرم الريفيّين العلويّين في الساحل من الاحتفال بهذه الذكرى العظيمة، التزموا بيوتهم مع غروب الشمس، كعادتهم بعد المجازر، والانتهاكات (الفرديّة) لا تتوقّف على مدار اليوم، وخطف نسائهم يدوم. وماذا عن الأهل في السويداء وما زالوا يكتشفون كوارث المجزرة من فزعات السلطة المؤقّتة، والأهل في الرقّة الذبيحة، والأهل الأكراد، وقد منعوا من الاحتفال بالذكرى الأولى العظيمة بعد نضالاتهم الجسيمة لأجلها؟

يرعبني السؤال الملحّ: «سوريّة إلى أين؟» ومكوث الإجابات في دوّامات الاحتمالات المخيفة والسيناريوهات الرهيبة المجهّزة من الخارج.

إعاقة الانتقال الديمقراطي

نظامان ومعارضتان أمام تحدي الواقع المهترئ

عمار ديوب

مُنعت الثورة السورية من الانتصار عدة مرات منذ 2011 وإلى 2024. منعتها الدول الداعمة بشار الأسد و«الداعمة» للمعارضة المكرّسة، إذ هناك فارق بين المعارضة والثورة. دُعمت الأولى لتطويع الثانية، ومنعها من الانتصار وتحقيق أهدافها في الانتقال الديموقراطي والعدالة الاجتماعية. حدثت تحولات كثيرة على الثورة، وتعيّنت بالأسلمة والتسليح ورُبط الأخير بالتمويل الخارجي. وانتهى ذلك، ببروز الفصائل السلفية والجهادية التي سيطرت على المشهد السوري. قبالة ذلك اجتاحت داعش الحدود، وتشكلت قوات التحالف الدولي لمحاربتها 2014، وشُكلت قوات سوريا الديمقراطية (قسد) قوىً برية في الحرب هذه، وبالتالي، انتهت الثورة بما هي ثورة شعبية للوصول إلى الحرية والكرامة والمواطنة والعدالة الاجتماعية والانتقال الديموقراطي. لقد صارت الحرب مذهبية، وطائفية، وإقليمية ودولية، وبالتالي، التغى الانتقال الديموقراطي، الذي ارتبط بأهداف الثورة، إلّا من القرارات الدولية، ولا سيما 2254، وبيانات المعارضة، التي تراجعت مواقعها بشكل كبير لصالح كل من داعش وهيئة تحرير الشام وقسد وفصائل الجيش الوطني وسلطة بشار الأسد، وجميعها ليست معنية بالانتقال الديموقراطي، وكل منها تابعة لدولة، أو أكثر، ومعنية بالحفاظ على سلطتها، واستُنقعت سورية على هذا النحو إلى 2024.

بدا ذلك العام عام التغيير، سيما مع عملية طوفان الأقصى في 7 أكتوبر (2023) في غزّة وضد الدولة الصهيونية، ولكن، ومع استهداف هذه الدولة لحزب الله في الأشهر الأخيرة من عام 2024، استقر الوضع السوري داخل قطار التغيير. في ذلك العام حاولت الدول الخليجية، باستثناء قطر والكويت، استدراج بشار الأسد وتعويمه والتطبيع معه وكذلك تركيا، وحتى أوروبا اتجهت للانفتاح نحوه؛ أوقف كل ذلك التدخل الإيراني، والدعم الروسي، فلم يَستغل بشار هذا الانفتاح؛ وهذا كان لمصلحة السوريين، إذ لم تضع تلك الدول شروطاً جادة تتعلق بالانتقال الديموقراطي.

كانت الأوضاع العامة تحت حكم بشّار الأسد خلال السنوات الأخيرة في غاية التأزم، وتطوّر الأمر مع الاستنقاع والتدخل الدولي ورُسمت الخرائط بين قوى الأمر الواقع، وحتى انتفاضة السويداء التي بدأت في منتصف آب 2023 واستمرت لعام ونصف العام لم يفكر بالقضاء عليها عسكرياً، والسبب ضعف جيشه وتضعضع سلطته وغياب الحجة كذلك، فهم أقليات، وهو يدعي كذباً الدفاع عنها، فكيف يحاربها كما بقية المدن السورية. كان لي رأي، أن النظام بغاية الضعف والهزال، ولو وُجدت قوة عسكرية منظمة وبشكل جيد، ومن السويداء، لتمكنت من إسقاطه، ولكن اللعبة الأممية أبقته. هناك تعقيدات دولية وإقليمية كانت تمنع، ولكن الأوضاع الداخلية المهترئة بالكامل كانت تستدعي تغيير النظام، حتى وضع الجيش كان مهلهَلاً، وقد أثر ترك السلاح وعدم المواجهة مع بدء عملية ردع العدوان، هناك خفايا حول الأمر وكيفية تحييد الدول عن تثبيت بشار وجيشه في السيطرة والحكم، ولكن، كانت أوضاع العسكريين في غاية السوء، ويريدون بدورهم الخلاص كما كل السوريين.

لم تستطع المعارضة السورية أن تتوحد على مشروع وطني ديموقراطي بعد الثورة، طبعاً كما كانت قبلها، ولكن الأسوأ عدم قدرتها على قيادة الثورة وحلها مشكلاتها، والاستجابة لأهداف الثورة وبشكل جذري، كما أشرنا لها أعلاه. هذا الأمر أتاح لأن تستطيع جماعة الإخوان المسلمين التلاعب بسياسات الثورة، وبدعم من دول إقليمية، ولصالح احتكار المعارضة والوصول للسلطة لاحقاً؛ كانت الأوهام عظيمة. لعب الإخوان دوراً في تفكيك المعارضة على أسس طائفية، وأسلمة الثورة، وضمن هذا المناخ تعاظمت الأسلمة والسلفية بل والجهادية في مناطق الثورة، وسيطرت عليها، وساعد نظام بشار الأسد بذلك، سواء بإطلاق سراح عدد كبير من الجهاديين، أو بإشراك حزب الله والميليشيات الطائفية الشيعية في مواجهة الثورة، وكذلك بممارسات طائفية لبعض قطعان الشبيحة، وهناك شبيحة من كل الطوائف، وارتكاب المجازر على الهوية الطائفية، وبالتالي، تراجعت قوى الثورة الديموقراطية الوطنية.

أدى التحكّم الخارجي بالنظام وببقية قوى الأمر الواقع، وبدءاً من عام 2018 إلى «تقسيم» سورية إلى أربع مناطق، ضمن توافقات دولية. هناك خفايا كثيرة بما يخص علاقات كافة قوى الأمر الواقع بالدول المتحكمة في سورية، فمثلاً هناك علاقات لهيئة تحرير الشام بكل من فرنسا وبريطانيا وأميركا وربما روسيا وإيران سابقة لرحيل بشار الأسد، والأمر كذلك يخص الأخير و«قسد»، وربما حتى فصائل الجيش الوطني. هذا التحكم، أعاق بدوره الحل السياسي، ومَنع تجسده، وكانت تلك الأعوام من 2018 وإلى هروب بشار، تمريراً للوقت، ولكنها كانت كارثية، وأدّت إلى تعميق الانقسامات الأهلية. كانت التعبئة الطائفية السابقة للحظة السقوط هي السبب في الانتهاكات. وسريعاً ما عادت الهويات الطائفية والقومية لتتقدم بعد تراجع رصدته مختلف الأقلام المعنية بالشأن السوري عن أفكارٍ أتت في بيانات العملية العسكرية لردعِ العدوان، وكانت ترتكز على مفردات وصياغات أقرب إلى المشروع الوطني الديموقراطي والاعتراف بكل الجماعات السورية، وأنّها كلّها ستكون شريكة في النهوض بالدولة، وهذا ما عادت عنه هيئة تحرير الشام، وترفض الركون إليه وقد صارت هي السلطة.

لقد رفض بشار الأسد كل المبادرات الداخلية والخارجية، وتفّه القرار 2254. فهل يختلف دور أحمد الشرع في إعاقة الانتقال الديموقراطي عن بشار الأسد، وهو أحد الأطراف المشاركة بالقضاء على فصائل الجيش الحر في إدلب خاصة، وتهميش المعارضة وقبلها الثورة، ودمغها بالإرهاب، ولن نتكلم عن قيادات في المعارضة كانت قد أثنت على جبهة النصرة كميشيل كيلو وجورج صبرا وأحمد معاذ الخطيب وآخرين كثر، بالوقت الذي كانت تُجتث فيه فصائل الجيش الحر ولا سيما في إدلب. كان الثناء على رؤية بائسة: كل من يقاتل النظام هو بصف الثورة. كان تفكيراً ساذجاً، وبراغماتياً بشكلٍ صبياني، واستثمرت فيه جبهة النصرة، ولاحقاً هيئة تحرير الشام، خير الاستثمار. وفعلاً أصاب الشرع حينما قال: إنه لا ينتمي للربيع العربي.

وصل الشرع إلى دمشق، وكان أمامه قرار مجلس الأمن 2254، الذي ينظم عملية الانتقال الديموقراطي، وهناك دعم دولي كبير للحظة وصوله، وقال الرجل لقد حيّدنا روسيا، أثناء المعارك، وهناك دعم بريطاني كبير له، وبالتأكيد تركي وخليجي، والأهم الأميركي الواسع؛ فلماذا رفض تطبيق القرار أعلاه، وأن يقود هو مجلساً سياسياً للإشراف على الانتقال الديموقراطي، واتجه، منذ مؤتمر النصر والحوار الوطني والإعلان الدستوري و«انتخابات» مجلس الشعب لاحتكار كل سلطات الدولة بين يديه.

سياسات العام الفائت هي: محاولة الاستحواذ على السنة وتهميش كل من العلويين والدروز بشكل خاص، ومحاولة استقطاب المسيحيين، والمناورة بخصوص المواطنة أو الديموقراطية. في الاقتصاد، تسليم القطاع الخاص، وبسبب ذلك، لم تشهد سورية استثمارية خارجية ذات معنى بل وتراجعت البرجوازية السورية عن العمل أو العودة. في الموقف العام من الشعب هناك تجاهل كامل لأوضاعه الاقتصادية والاجتماعية، وجرى رفع أسعار الغاز المنزلي، والكهرباء، والاتصالات، والخبز، والإيجارات، وهناك أكثر من 90% عند خط الفقر ومنهم 80% من الشباب عاطلون عن العمل، وما زالت الأوضاع الأمنية غير مستقرة، وقد كادت حمص تنفجر إثر حادثة جنائية، وساعد في ضبط الأمر تخلّي السوريين العلويين بلحظة الهروب. المشكلة حالياً أن السلطة لم تعمل على خطة وطنية لمعالجة نتائج المجازر الطائفية في الساحل أو السويداء، وفي كل سورية وفي حمص طبعاً.

سياسات السلطة الراهنة، والدعم الخارجي لها، وهو مشروط بكل الأحوال، لن يساهما في وضع خطة للانتقال الديموقراطي. جملة الأزمات ستعيق هذا التأسيس، وهي متعددة الأشكال، وسابقة لفترة بشار وفي أثناء حكمه وما جرى من مجازر بعد هروبه، وبغياب قوى وطنية قادرة على إسقاط السلطة، فإن سورية قد تتجه نحو السيناريو الأسوأ وهو التفكك والتحكم الخارجي وستفشل كل الأحلام التي تتوهمها السلطة في الاستقرار.

> **لم تستطع المعارضة أن تتحد على مشروع وطني ديموقراطي بعد الثورة كما كانت قبلها**

عام على سقوط الأسد

تفكيك الإبادة القانونية واستعادة العدالة

ميشال شمّاس

بعد مرور عام على إسقاط أعتى الأنظمة الإجرامية في العالم، تقف سورية اليوم أمام تحدٍّ مصيري: قدرتها على تفكيك الإرث الذي خلّفه نظام الأسد في بنية الدولة، وفي مقدّمتها القانون، فالقمع في عهد البعث والأسد لم يكن مجرّد ممارسة أمنية عابرة، بل تأسّس على منظومة قانونية صُمّمت خصيصاً لإقصاء الخصوم لا لمحاكمتهم، ولمحو الفعل السياسي لا لتنظيمه. لم تكن هذه المنظومة انحرافاً عن القانون، بل تجسيداً لوظيفته كما أرادها نظام الأسد أداة لإلغاء الوجود السياسي لا لضبطه أو تنظيمه.

لذلك، ولكي نفهم كيف تحوّل القانون في سورية أداة إبادة سياسية، لا يكفي اليوم أن نرفع شعار العدالة، بل يجب أن يُعاد النظر في المنظومة القانونية نفسها: في نصوصها، ومؤسّساتها، ووظيفتها الرمزية وتحليل مكوناتها الرئيسية، فالإبادة القانونية التي مورست لعقود لا تُمحى بتغيير الوجوه، بل بتفكيك البنية التي جرّمت الهوية، وحوّلت القضاء إلى طقس إلغائي وحصنت الجلاد من أية مساءلة. وشرعنت الإقصاء السياسي.

أحد أبرز تجليات هذا الإرث كان القانون 49 لعام 1980، الذي مثّل لحظة مفصلية في تحويل القانون إلى أداة إبادة مؤسّسية. فقد نصّت مادته الأولى على اعتبار كل منتسب إلى تنظيم جماعة الإخوان المسلمين مجرمًا يُعاقب بالإعدام، من دون الحاجة لإثبات فعل جنائي محدد. بهذا، تحوّل القانون من أداة ردع إلى وسيلة محو، ومن تنظيم الفعل إلى إلغاء الفاعل.

هذا ما يُسمّى «تجريم الهوية»: حين يُعاقب الفرد لا لأنه ارتكب فعلًا، بل لأنه ينتمي إلى جماعة أو يحمل فكرة تعتبرها السلطة تهديدًا. الهوية نفسها تصبح جريمة، والانتماء يتحوّل إلى خطر وجودي، ويُعامل القانون أداة لإلغاء الوجود لا لضبط السلوك. إنها مفارقة أخلاقية وقانونية تُفرغ العدالة من معناها، وتُحوّل القانون آلية نفي.

مبنى المحكمة الدستورية العليا في سورية بدمشق، 2025/6/19 (عبد الله السعد)

وإلى جانب ذلك، اعتمد نظام الأسد المخلوع على محاكم استثنائية، كمحكمة أمن الدولة العليا ومحاكم الميدان العسكرية، التي كانت تُصدر أحكاماً مبرمة في دقائق، من دون دفاع أو مراجعة، وتُصدّق أحكام الإعدام فيها من رئيس الجمهورية نفسه.

وحين نُمعن النظر في بنية هذه المحاكم، نجد أنها لا تُشبه فقط محاكم الطوارئ المعاصرة، بل تتقاطع بنيوياً مع محاكم التفتيش الإسبانية في القرن الخامس عشر. فكما كانت تلك المحاكم تُدين الناس على معتقداتهم وهوياتهم، لا على أفعالهم، وتُصدر أحكامًا قاسية دون دفاع فعلي، مارست المحاكم السورية وظيفة مشابهة تحولت فيها المحاكمة إلى طقس إقصائي لتثبيتُ السلطة، وتطهيرُ رمزي للفضاء السياسي. القاضي فيها لا يُمارس العدالة، بل يُعيد إنتاج الإقصاء، ويُضفي شرعية شكلية على العنف. إنها محاكم تدين لا تُفكّر، وتُصفّي لا تُراجع، وتُكرّس الخوف بدلًا من القانون. ومن أبرز أدوات الإبادة القانونية وأخطرها، الحصانة التي منحها النظام المخلوع لأجهزة القمع لم تقتصر الإبادة القانونية على تجريم الهوية وتسليح القضاء، بل امتدت لتُحصّن أدوات القمع نفسها من أي مساءلة. فالقانون رقم 14 لعام 1969 منح أجهزة المخابرات السورية حصانة مطلقة من أي مساءلة قانونية، حوّلها من مؤسسات تنفيذية إلى سلطات فوق القانون. هذه الحصانة لم تكن حماية وظيفية، بل ترخيص بالعنف، يُجرّد الضحية من حق الاعتراض، ويُحصّن الجلاد من أي محاسبة. وهو ما يشبه قوانين الحصانة في تشيلي والأرجنتين التي أُلغيت لاحقاً في إطار العدالة الانتقالية. ثم جاء المرسوم رقم 55 لعام 2011 ليضيف حلقة جديدة إلى هذا الإرث، حين منح أجهزة الأمن صلاحية التوقيف حتى ستين يوماً دون إلزامها بتسليم الموقوف للقضاء أو الإفراج عنه بعد انقضاء المدة. بهذا، تحوّل التوقيف من إجراء احترازي إلى أداة اختفاء قانوني، تُمارس فيه السلطة الأمنية دور القاضي والسجّان في آن واحد، دون أي ضمانات أو رقابة قضائية.

في ضوء هذه التشريعات، لم يكن القانون في سورية أداة لضبط الفعل السياسي، بل وسيلة لإبادة الخصم سياسياً، وتجريده من شرعية الوجود، وتحويل السياسة إلى خطر يُعاقب عليه لا يُمارس. لم يكن الهدف تنظيم المجال العام، بل إفراغه من أي صوت مخالف، وتحويل المواطنة إلى عبء، والانتماء إلى جريمة، والمطالبة بالحقوق إلى تهديد وجودي.

بهذا، تحوّل القانون من ضمانة للحقوق إلى أداة للوصاية، ومن تعبير عن العقد الاجتماعي إلى وسيلة لإلغائه، ومن حماية للضعيف إلى ترخيص للقوي. إنه قانون لا يُنظّم السلطة، بل يُشرعن الإفلات منها، ويُحوّل النصوص إلى أدوات نفي رمزي ومادي.

لم يطوِ سقوط نظام الأسد الإجرامي صفحة الإبادة القانونية، بل فتح باباً على سؤال أكبر: هل تستطيع السلطة الجديدة تفكيك إرث ستة عقود من القمع؟ فالقانون الذي شُرعن به الإقصاء، وحُصّنت به الأجهزة الأمنية، وسُلّح به القضاء، لا يُمكن أن يُستعاد بوصفه أداة عدالة ما لم يُعَد تعريفه من جذوره. ليست الإبادة القانونية مجرّد انحراف تشريعي، بل منظومة متكاملة تُعيد إنتاج النفي تحت غطاء الشرعية، وتُحوّل المواطنة إلى عبء، والانتماء إلى جريمة، والمطالبة بالحق إلى تهديد وجودي.

اليوم، لا يكفي أن تُرفع شعارات العدالة، بل يجب أن تُراجع النصوص، وتُساءل المؤسسات، ويُعاد بناء القانون بوصفه ضمانة للحق لا أداة للوصاية. يجب أن يُحرّر من وظيفته الإقصائية، ويُعاد إليه معناه الإنساني: حماية الضعيف، ومساءلة القوي، وضمان الحق في الوجود، لا في الاختفاء.

استعادة القانون ليست مسألة تقنية، بل فعل أخلاقي وسياسي، يُعيد الاعتبار للمواطنة حقّاً وجودياً لا كجريمة مؤسسية. وعلى السلطة الجديدة أن تُثبت أنها لا تكتفي بتغيير الوجوه، بل تُعيد بناء المعنى، وتُحوّل القانون من أداة محو إلى فضاء اعتراف، ومن طقس إقصائي إلى وعد بالعدالة.

المقابلة | أجراها **مهند الحسني**

عانت نقابة الفنانين في سورية في حقبة النظام البائد من تهميش حادّ وتحويل مُمنهج لدورها، حتى غدت أشبه بفرعٍ أمني أكثر منها مؤسسة تُعنى بالفن وأهله. ومع سقوط النظّام عينت الإدارة السورية الفنان مازن الناطور نقيباً للفنانين، وفور استلامه شهدت النقابة قرارات ووقائع تركت جدلاً في الوسط الفني وحتى الشعبي. «سورية الجديدة» أجرت حواراً مع النقيب مازن الناطور في هذه الأمور وغيرها

مازن الناطور

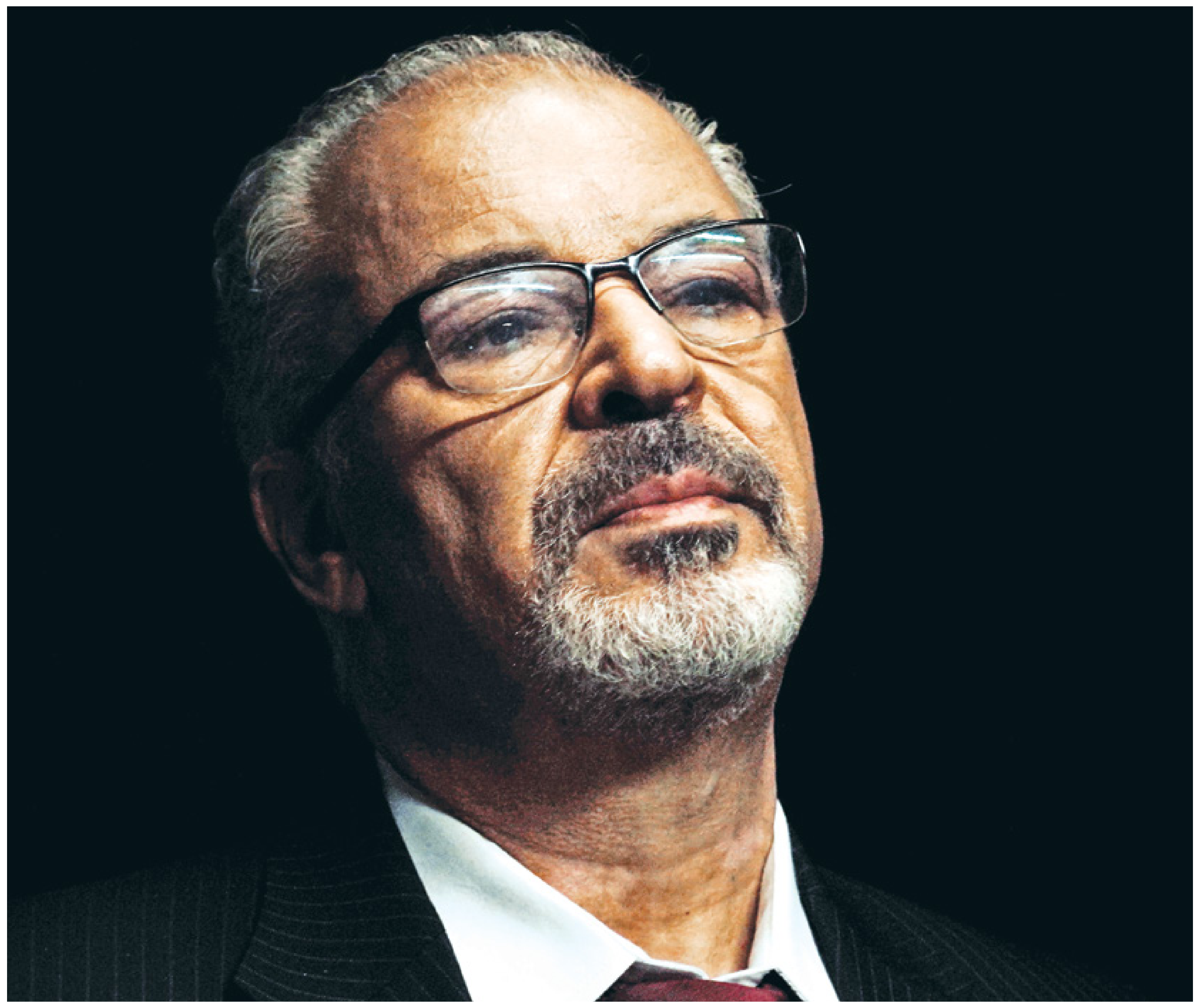

مازن الناطور: سلاف فواخرجي طعنت مشاعر الناس ومجّدت النظام السابق (سورية الجديدة)

الدراما السورية تعيش في حرية لامتناهية، وخلافي مع نور مهنا لأنه جاء بمفاهيم خاطئة

أتقاضى 210 دولارات شهرياً، ويتم اختياري للمسلسلات لأني الفنان ولست النقيب

■ شهدت الدراما السورية أخيراً تراجعاً كبيراً، ما الحلول لإعادة تألقها بشكل عام؟

في الواقع، لم تكن متراجعة من حيث الكم، لكنها كانت متراجعة من حيث النوعية، فكانت هناك أعمال تخدم بعض المصالح وبعيدة عن الفكر والإبداع، لأنها كانت تخضع للرقابة الأسدية، وكانت تخدم مصالح بقاء النظام. ولكنها في العهد الجديد تعيش في مناخ من الحرية اللامتناهي، لأن الرقابة اختلفت، وهناك ترحيب بكل شركات الإنتاج من دون أي قيود، ونحن ندعم كل المساعدات اللازمة لتعزيز الدراما وحركة الإنتاج. صحيح أن لدى بعضهم تخوفات غير مبررة، لأن سورية غير مستقرة بعد، وربما يكون في بعض النواحي لهم حق فيها، غير أنه كلما زاد البلد استقراراً وزاد الأمل والأمان وبعض الخدمات الأساسية، كلما ساعد هذا في انتعاش الدراما. وهناك ستة أعمال تُصوَّر داخل سورية بكل أريحية ومن دون أي قيود، وهناك ستة أعمال تُصوَّر في الجار لبنان، يعملون عليها.

■ يسأل بعضهم: أين الحفلات التي كانت تقيمها النقابة أو تشارك بإقامتها لكبار المطربين والفنانين السوريين؟

أنا أؤكد لك بأن الفنانة السورية أصالة نصري ستكون حاضرة بدمشق قريبا، وستقيم حفلا غنائيا بمناسبة عيد الثورة، والجميع يعرف أن أصالة نصري أيقونة وطنية، وهناك ترتيبات خاصة وتواصل معها، و ستكون معنا في احتفالات عيد التحرير.

■ ما سبب الخلاف مع نائبك الفنان نور مهنا؟ وأين وصلت الأمور بينكما؟ وهل صحيح أنه طلب منزلاً وسيارة؟

أنا الذي أطلقت عليه لقب النائب، ولكن مع وقف التنفيذ، وهو في أول زيارة لي خرّب كل شيء اشتغلت عليه. جاء ولديه مفاهيم خاطئة بشأن العمل والمقابل الذي سيتقاضاه، وحول المكاسب التي يمكن أن يحققها من هذا المنصب الجديد. كان في اختياره تسرع وجهل، نائب النقيب يجب أن يكون لديه تآلف بينه وبين النقيب، لكي يساندا بعضهما بعضاً ويضبطا مهامهما في حال غياب أحدهما، فهو ارتكب خطأ وجنى ثمنه، والآن هو يعيش حياته العادية التي كانت قبل أن يترشح للمنصب.

■ من هو بديل النائب نور مهنا؟

قمنا فوراً برأب الصدع وعيّنا صلاح طعمة نائباً للنقيب، وهو أفضل منتج في سورية، ومنسجم، ونحن متناغمان بدرجة كبيرة في أداء العمل.

■ جرى شطب أسماء كل من نور مهنا ومحمد آل رشي وأمل حويجة وميس حرب من المجلس المركزي، فهل كان القرار ردة فعل على خلافك الشخصي مع نور مهنا؟

لا يوجد بيني وبين الفنان نور مهنا أي خلاف شخصي، هو خلاف مهني، في المفاهيم فقط. بكل صراحة، لا أخفيك، دافعي لوجودي على هذا الكرسي أو بهذا المكان وطني، ولا أبحث من ورائه عن أي مطامع شخصية أو مطامع وجاهية أو مطامع فنية على الإطلاق. نور مهنا رجل وضع في باله اعتبارات مختلفة تماماً ولا يمكن أن تتناسب مع واقع النقابة.

أما الذين جرى فصلهم، فكل واحد لديه ظرف خاص، محمد آل رشي مقيم في فرنسا ولديه عمله الخاص، ومن المستحيل أن يتابع عمله من خارج سورية، وكذلك ميس حرب موجودة في ألمانيا، وأمل حويجة في الإمارات، ويجب أن يكون عضو المجلس المركزي موجوداً ومتابعاً مهامه حسب النظام الداخلي، لأنه سوف يستلم مكتباً، وعلى هذا المكتب مهام وواجبات يجب أن يتابعها بأداء متصاعد.

■ كيف كانت مقابلات وعمليات الانتساب للنقابة في المسابقات التي أجريتموها أخيراً لتنسيب الفنانين؟

كانت المقابلات بكل مهنية وشفافية، وجرى التحضير لها من خلال لجان مختصة لكل اختصاص مطلوب للنقابة. النقابة تعتبر هذه المسابقة نقطة انعكاس في تاريخها، لأن النقابة كانت أبوابها مغلقة في وجه أعضائها، وفي وجه الأعضاء الجدد الذين يطمحون أن يكون لهم اعتراف بوطنهم وبلدهم وبهويتهم بوصفهم مواهب، فكانت هناك بعض التسهيلات بالقبول لأنه كانت هناك صعوبة بالشروط، بدءاً من العمر والشهادة والمميزات التي يتمتع بها الشخص، ومن أجل أن يكون هناك أعضاء جدد ارتأينا أن تكون هناك بعض التسهيلات تقديراً منا للظروف التي عاشها معظم الأعضاء الجدد، وخاصة الذين كانوا في الخارج وتهجروا بسبب ظروف البلد، وهم يمتلكون الإمكانات التي تؤهلهم لدخول النقابة.

■ هناك من قال إن بعض التساهل كان في هذه المقابلات، وقبول أشخاص لم يكونوا يحلمون بمجرد الحصول على عضوية النقابة، فهل هذا صحيح؟

ليس صحيحاً. بداية كان في كل لجنة خمسة أشخاص: ثلاثة من المستقلين من خارج النقابة، واثنان من المجلس المركزي، وبالتالي أعرف أنهم على قدر عالٍ وكبير من النزاهة والأمانة والشفافية، ولا يمكن أن يمرّروا أي شيء يخالف قناعاتهم. أكيد ليسوا أنبياء، ولا يوجد أحد معصوم عن الخطأ، ولكني أؤكد أن الأسماء نزلت بعد صدور النتائج، وحققتُ في بعضها ومن ثم بحثت ودققت وجرى فصل بعضهم وتدارك الخطأ، ففي النهاية هؤلاء هم أبناء سورية، ومن وصل إلى عضوية النقابة كان يستحقها عن جدارة، والباب سوف يكون مفتوحاً، ولم تكن هناك محسوبيات شخصية في هذا على حد علمي، ولم أسمح ولن أُمرِّر أي اسم من الذين كانت لدي شكوك حولهم.

■ ألا توافق الرأي أن دور النقابة ما زال بعيداً في الحفاظ على الفنان بعد مرحلة التقاعد وهناك أمثلة كثيرة؟

أوافقك لسبب بسيط، أن قانون النقابة ونظامها الداخلي هش، كحال كل أنظمة النقابات في سورية. ولذلك نعمل على تجديد قوانين النقابة وصياغة دستور جديد خاص بها، لنعرف مدى قدرتها التنفيذية على دعم الأعضاء وخصوصاً المتقاعدين، وهذا يحتاج موافقة من مجلس الشعب لتحديث قوانين النقابة. عندما تريد أن تدافع عن العضو النقابي يجب أن يكون لديك قانون يساعدك في ذلك، المفترض أن يكون هناك قانون يساعدنا على إيجاد سبل الدعم، لذلك نحن نعمل على تحديث هذه القوانين، وسيتم إنصاف كل عضو يقع عليه بالمستقبل أي شيء.

■ ما حجم الحرية في الوقت الحالي في تناول مشكلات المجتمع السوري في الدراما السورية؟

هناك حرية مطلقة، ولا يوجد من يتدخل بأي عمل طلب الترخيص له، أيام زمان في عهد النظام البائد عندما كان يأتي النص يذهب إلى «لجنة صناعة الدراما»، وأنا أصفها بأنها لجنة أمنية أسدية جرى استحداثها عام 2022 لكي تفرض طوقاً رقابياً صارماً على كل ما يمكن أن يتسرب من أفكار لا تروق للنظام، كان المقصّ يدخل في النص ويتدخل في التصوير ويتدخل حتى في المشهد ويتدخل في إجازة التصدير لهذا العمل أو ذاك، كانت هناك معاناة كبيرة. الوضع حالياً مختلف تماماً في العهد الجديد، المعايير الرقابية اختلفت، كان من الصعب أن تتحدّث عن أي شيء يلحق بهيبة هذا الصنم المعبود في سورية أو يشكك بأنه هو البطل الأوحد. هذا زمن ولى من دون رجعة، ولن يعود، لأن زمن الدكتاتورية تلاشى.

جلسنا مع الرئيس أحمد الشرع ساعة ونصف الساعة بوجود كوكبة من المنتجين، وكان شعار الجلسة الصراحة والشفافية، وكان هناك ترحيب وفضاء واسع بأن نعمل بكامل الحرية. وبمعنى آخر يجب أن نحافظ على الدراما السورية، وهذا الكلام بمثابة ضوء أخضر لنا كي نعمل ونشتغل في الفترة المقبلة.

■ ما رأيك بمسلسلات الإنتاج المشترك للدراما العربية التي نراها حالياً؟

كلنا عرب، وقضايانا متشابهة بنسبة كبيرة، وجميل أن يكون هناك تعاون في مثل هذه التجارب، هذا مفيد ويهم حركة التنمية في البلد العربي.

■ لكن هل هي من الناحية المادية أفضل من الدراما السورية؟

ليس بالضرورة أن تكون أفضل، كل فنان يمكن أن يلمع نجمه في أي مسلسل ويتقاضى عليه مبلغاً مالياً كبيراً، وهذا الشيء يتعلق بالمنتج نفسه والاتفاق بين الطرفين.

■ هل يوجد دعم حكومي مالي للنقابة في الفترة الحالية؟

على الإطلاق، لا يوجد دعم مادي، وإنما يقتصر الدعم الحكومي على تسهيل الطلبات والأعمال المتعلقة بالنقابة، ويوجد دعم معنوي لامحدود، ولكن الدعم المادي غير موجود.

■ هل تتقاضى راتباً شهرياً لقاء كونك نقيباً؟

نعم، أنا أتقاضى راتباً قد يكون مغرياً بالنسبة للمواطن السوري، أتقاضى 210 دولارات في الشهر، وهو راتب غير مغر لأي شخص يعيش في بلد آخر.

■ هل أنت مستفيد من وجودك نقيباً لنيل بعض الأدوار في بعض المسلسلات أم اختيارك يكون لأنك الفنان مازن الناطور؟

كنت مبتعداً عن سورية فترة طويلة، وكنت على القائمة السوداء، وأعتبر نفسي ممثلاً أولاً، وشغلي هو التمثيل. عندما كان يتذكرني أي مخرج يتناهى إلى ذهنه أن مازن الناطور رجل مبعد من الناحية الجغرافية، أما في الفترة الحالية وبعد عودتي إلى سورية، تأتيني عروض عديدة لأني في البلد.

■ جاءتك العروض لأنك نقيب الفنانين أم لأنك مازن الناطور؟

لا طبعاً، يتم اختياري لبعض المسلسلات لأني أنا الفنان مازن الناطور، منصب النقيب لن يقدم ولا يمكن أن يؤخر في أي شيء، ولا علاقة له في وجودي في هذا العمل أو ذاك.

■ هناك من يقول إن الدكتاتورية أحياناً تكون مطلوبة، هل أنت دكتاتوري في قراراتك؟

قد أكون دكتاتورياً في الأمور التي تخص المصلحة والموروث الأخلاقي الذي له علاقة بالعمل، يعني بمعنى آخر أحياناً ربما يأتي أحد الأعضاء ويعتقد أنه يمتلك أدوات ويستطيع أن يمرّر شيئاً معيناً له علاقة مثلاً بعضو جديد أو بصرف مبالغ لأحدهم، أو إقامة فعالية معينة، عندما أشعر بأن هذا الشيء لا يلزم ولا يخدم المصلحة العامة، هنا أكون دكتاتوراً، ولكن بالشؤون العامة لأوضاع الفنانين أنا إنسان غير متفرد بقراراتي، وهناك تصويت، وهو الأساس في جميع القرارات، ولا توجد دكتاتورية أبداً.

■ ما الإنجازات التي تفخر بها منذ توليك مهامك نقيباً للفنانين؟

أقمنا المسابقة الاستثنائية لقبول أعضاء جدد، وتم قبول 1355 عضواً بكل الاختصاصات: التمثيل، المهن الفنية، تصميم الأزياء، تصميم المكياج، إدارة الإنتاج، الإنتاج الفني، وهذه المهن كانت محرومة من القبول لنقابة الفنانين، هذا أعتبره إنجازاً. الإنجاز الآخر أننا نحاول بكل جهدنا أن نستعيد استثمارات النقابة، طبعاً هي خارجة عن إرادتنا حاليّاً، ومن الصعب أن نستعيد استثمارات النقابة التي جرى استثمارها في زمن النظام البائد بأسعار بخسة جداً جداً. نحاول أن نستعيدها قانونياً، لكن هذا يلزمه وقت طويل، نحاول أن نستعيد الاستثمارات ونحاول أن نُحدِّث قوانين النقابة الخاصة بالاستثمار وهذا يحتاج وقتاً.

■ يوجد فنانون أيدوا نظام الأسد وما زالوا يعملون، فلماذا تم فصل الممثلة سلاف فواخرجي بالتحديد؟

كثير من الفنانين الذين أيدوا الأسد ما زالوا يعملون، ولا أحد اقترب من دائرتهم. بكل بساطة، الفنانة سلاف فواخرجي هي التي طعنت بمشاعر الناس، وأصرت أن تخرج بلقاءين خلال شهر بعد سقوط النظام، في وقت كان فيه الناس في غمرة فرحة ونشوة الانتصار، كانت تطعن به، وتؤيد القيادة السابقة وتمجد فيها، وتعتبر أنها قيادة شريفة، فترك هذا التصرّف الكثير من الاستياء الشعبي، فوجدت النقابة أنه من العدل أن هذه السيدة بتصريحاتها الجارحة والمسيئة لا تليق أو لا تشرف النقابة والعضوية.

■ جرى اتخاذ القرار بشكل رسمي ومن جميع أعضاء المجلس المركزي أم هو قرار فردي؟

نوقش القرار في أحد اجتماعات النقابة بحضور جميع الأعضاء، وجرى التصويت عليه منهم جميعاً.

■ بصراحة، أين وجدت نفسك أكثر: فناناً أم نقيباً؟

كلاهما معاً، لكن بالتأكيد أنا أفضل حضوري ووجودي بصفة ممثل. ومع ذلك، بوصفي نقيباً أشعر بأن عليّ أن أقدّم شيئاً مفيداً يترك أثراً إيجابياً وفرحاً لدى الناس، خاصة أن واقع النقابة كان مزرياً ولا يحمل أي بصيص أمل في العهد السابق.

■ لو تقدمتَ لانتخابات النقابة، هل كنت ستفوز؟ وهل أنت مع التعيين؟

لا أعرف، فأنا لم أختر شيئاً. لقد جرى تعييني أسوةً بباقي نقباء سورية الجديدة، لأننا في مرحلة انتقالية. أنا لم أُعيَّن في سورية مستقرّة فيها سلطة تشريعية وانتخابات قائمة.

■ يقال إن نقابة الفنانين السوريين كانت أشبه بفرع أمني في عهد النظام البائد، هل هذا صحيح؟

سأختصر لك الكلام: كان وضع النقابة بائساً معنوياً ونفسياً. كان هناك حاجز كبير بين الفنان والنقابة، وكانت الأبواب مغلقة أمام فنانين كثيرين بسبب المحسوبيات. وقد جرى حرق أكثر من عشرة آلاف وثيقة قبل تسليم النقابة، ربما كانت تقارير أمنية، وإلا لماذا أحرقت إذاً؟

■ هل من الممكن أن يكون للنقابة دور في إنتاج الأعمال الدرامية مستقبلاً؟

عندما يشتدّ عود النقابة وتصبح لدينا ميزانيات مالية كبيرة، قد نقوم بإنتاج بعض الأعمال والمسلسلات. لكن الوضع المالي الحالي مازال ضعيفاً، ونسعى لتحسينه في الفترة القادمة.

■ هل تعاونكم جيد مع وزارة الإعلام؟

علاقتنا مع وزارة الإعلام ممتازة، وكذلك مع الحكومة بشكل عام. نحن على تواصل دائم من أجل دعم النقابة وتطوير عملها.

ذاكرة الكاسيت السوري... الماضي معلقاً على شريط

لصعوبة ملاحقته، واستحالة حجبه، شكّل الكاسيت فضاءً للحرية في سورية خلال عقدَي السبعينيّات والثمانينيّات، وحتّى منتصف التسعينيّات؛ موعد ربط سورية بشبكة الإنترنت العالمية

أنس مراد

بعيداً عن ضيق التعريفات التاريخية والعلمية، لا يُمثل تعاطي الإنسان مع الأرشيف مجرد حفظٍ للوثائق أو تسجيلٍ للأحداث، بل هو خوضٌ عميق في طبيعة الزمن ذاته وتشابكه المعقد مع الوجود الإنساني. إنها محاولة جذرية لنقف ملياً عند مفهوم «الوجود» حداً مفصلياً يُعرّف الماهية الأرشيفية. تتسم موجودات الأرشيف بوجودٍ من نوع خاص؛ إنه وجود «لا زمنيّ» أو وجود مع وقف التنفيذ. فالمادة الأرشيفية، سواء كانت وثيقة رسمية أو تسجيلاً شخصياً، هي موجودة فعلياً، لكنها معزولة عن فاعليتها اليومية والمباشرة، هي كينونة مُعلّقة، ربما تُستدعى لتُضيء لحظتها الماضية في حاضر جديد، وهنا، ينكشف الأرشيف وكأنه انغماس في ما هو خامد ومُطفأ، هو أشبه بالرماد المُستخرج من حريق الصراع بين الإنسان والزمن، هذا الرماد، هو البقايا مُحنّطة من الأفعال والأصوات واللحظات التي يحفظها الإنسان بعيداً عن متناول الزمن مرة أخرى، لكن ماذا لو لم يكن الفناء لمرة واحدة؟

يكتسب هذا الموضوع أبعاداً جديدة عند تناول أرشيف الشرائط السورية، والفعالية التي أقامتها المبادرة مؤخراً في بيت فارحي بدمشق في 29 نوفمبر. أرشيف الشرائط السورية هو مشروع بدأ عام 2018، بهدف حفظ وبحث ومشاركة الإنتاج الموسيقي الغزير على شرائط الكاسيت في سورية، تحديداً من سبعينيّات القرن الماضي وحتى بداية الألفية الثانية. تأسست النواة الأولية للأرشيف من مجموعة تضم مئات الأشرطة جمعها المنتج والمؤرشِف مارك جرجس (موسيقيّ ومنتج صوت أميركي من أصول عراقية سورية) في زياراته المتكررة إلى سورية بين عامَي 1997 و2010.

تمثل سبعينيّات القرن الماضي وثمانينيّاته ذروة شيوع الكاسيت واستخدامه الشخصي في سورية، وهي حقبة شهدت تداخل سياقات مُركبة فرضتها حيثيات تلك المرحلة، ومنعطفات جوهرية عاشتها سورية والمنطقة على مستويات مُتعددة، كالقبضة السياسية، وتثبيت أركان «الدولة الأمنية»، وانحسار الفضاء العام وتضاؤل مساحات التعبير العلني والسياسي الحر، فمن ينسى بطاقات البونات، وطوابير التموين المذلّة؟ التي استخدمها النظام طريقة لتوزيع المعونات الضرورية للحياة على الشعب السوري المحاصر اقتصادياً. لقد أثّرت ظروف سورية المعزولة في بنية المجتمع السوري، وفي شكل العلاقة بين الفرد والسلطة، وخلقت مناطق رمادية غير مؤسّساتية أو رسمية، أفرز من خلالها المجتمع السوري نتاجاً تماشى وما أتيح له من أدوات وحريات، وهنا تستطرد الأفكار وتنداح لتصل لأكثر مما هو مجرد أرشيف صوتي، بل مرآة خلفية عكست الوجدان الشعبي ومحاولاته المستمرة للحياة والتعبير بعيداً عن لغة الخطاب الرسمي المُهيمن في وقتٍ كان النظام السوري يسعى لصبغ البلاد بلون واحد، وقولبة كل مظاهر الحرية والإبداع بأطر تفريغية بهدف استيعابها ومن ثم تهميشها، كان هناك في زوايا الأحياء المترامية في أنحاء سورية حياة خارجة عن سيطرة أي أيديولوجيا، حياة تتفاعل بقوة دفع ذاتية على الرغم من التقشف والتشديدات الأمنية والخوف؛ هذا ما تكشفه شهادات جيلَي السبعينيّات والثمانينيّات من سرديات عفوية عن علب بلاستيكية صغيرة، تُخفي بين شرائطها المغناطيسية متسعاً غنياً من الحرية؛ خلقت روابط بين السوريين، وكانت دبوس تثبيت للكثير من الذكريات المشتركة، فمع ابتسامة رقيقة تحدثت إحدى الصديقات عن شعور الفرح العارم عند اكتمال المبلغ الكافي لشراء الكاسيت والذي كانت تجمعه من مصروفها المدرسي، بالرغم من الوضع المادي الرديء، وتذهب «لتطبّق» شريطَ كاسيت يحتوي مجموعةً مختارةً مفضلةً لديها، وآخر يشير إلى عربات جوالة يدفعها أصحابها متنقلين بين الحارات تصدح بآخر الأغاني المنتشرة، لم يكن الأمر مستهجناً؛ فأماكن بيع الكاسيت كانت تتنوع ما بين البسطات، والعربات الجوالة، أو المحال التي تبيعها إلى جانب العطور والزهور وصور المطربين والمشاهير، وأيضاً كانت تختلف حسب مصدر الكاسيتات إمّا أعمال شركات الإنتاج الكبرى، أو تبيع الأغاني الشعبية للفنانين السوريين المحليين، وكانت المؤسسات الثقافية تهمل رعاية المواهب الفنية، باستثناء الرعاية المحدودة عبر الإذاعة والتلفزيون أو نقابات الفنانين، أو أندية الضباط، أو مهرجانات حزب البعث واتحاد شبيبة الثورة، والتي اقتصرت على أسماء محدودة تكتسح المسارح وتتصدر الشاشات، فيما وفّر الكاسيت المنبر المجاني والمنخوب للأصوات السورية التي لم يكن لها نصيب بالظهور أو حظوة لدى ذوي الشأن، وكان المساحة التي انتشرت بسبب حب الناس وإقبالهم عليها. لم يكتب لمعظم هذه الأصوات أن تخرج لفضاءات أكبر من حفلات الأعراس والاحتفالات الاجتماعية، التي كانت تُسجل على كاسيتات وتباع باسم الفنان متبوعاً بمكان الحفلة أو مناسبتها، أو كانت تسجل في استديوهات ذات أدوات فقيرة تتناسب والقدرات المادية المتواضعة لهؤلاء الفنانين الناشئين الذين كانوا غالباً ما يعملون بمهن مختلفة لتجنب الفقر، فالفن في سورية كان حينها، وما يزال، لا يطعم الخبز. كانت هذه الأصوات غالباً ما تعيد تسجيل المواد التراثية، أو تَدور في منتجها الجديد في نطاق فطري له سياق توليدي مستنبط من التراث، سواء كانت المادة موسيقية أو غنائية أو شعرية أو تحمل قصصاً وسيراً محبّبه لدى تلك الأجيال، في سياق متصل أدّى صعود الطبقة الوسطى في المجتمع السوري، وهجرة سكان الريف إلى المدينة التي ازدادت بسبب الحال الاقتصادية المعدومة، لاغتراب الأفراد عن بيئاتها الطقسية الطبيعية، ما أضعف في الوقت ذاته العنصر الناقل والحافظ في تلك البيئات، فنشأت في المدن الكبرى مجتمعات صغيرة مكثّفة من تلك التي في القرى والضيع والتي تركت ليطويها الزمن وتجف على مهل. أعادت هذه المجتمعات الصغيرة ضخ شخصيتها التراثية بالطريقة ذاتها أي بإعادة التراث ذاته، أو بالنسج على منواله.

عيد شربجي صاحب واحد من المحلات القليلة المتبقية لبيع أشرطة الكاسيت في دمشق، 2024/4/24 (فرانس برس)

تمثل سبعينيّات القرن الماضي وثمانينيّاته ذروة شيوع الكاسيت واستخدامه الشخصي في سورية

تناقل السوريون عبر الكاسيت أغاني المطربين الثوريين «الممنوعة» من مصر ولبنان والعراق، وقصائد لشعراء ممنوعين مثل نجم والنوّاب، وحفلات جامعية، ودروساً دينية، إنشاداً دينياً شبه ممنوع، وحتى أنه جرى في منتصف الثمانينيّات تداول أول محتوى إباحي عربي، عبر كاسيت لامرأة تحكي مغامرات جنسية باللهجة المصرية.

ارتبط الكاسيت مع فقر الإمكانيات والشّح، تجلى ذلك بالإمكانيات التقنية المتدنية التي أنتجت تسجيلات رديئة الجودة، وباختيار أنواع كاسيتات ذات جودة صناعية ضعيفة لا تضمن استدامة المادة الصوتية أو حفظها بأفضل حال، ما أدى إلى تلف المُسجَّل الصوتي مع تقدم الزمن. هذه الـ«رديئة «خرجت من مجرد كونها عيباً تقنياً، لتبقى دليلاً على فقر الإمكانات في مقابل غنى الإرادة الشعبية للتعبير والحياة، وتُبرز كيف تحولت التكنولوجيا البسيطة إلى مصدر دخل وتعبير عن هوية صوتية خاصة، وعلى سبيل المثال نتناول عملية تسجيل صوت نداءات بائعي البسطات في الأسواق الشعبية، أو الباعة الجوالين، مثل النداء الشهير والمستخدم حتّى اليوم «يلي عنده نحاس بطاريات برادات خربانة»، إذ تحولت هذه العملية لمصدر رزق وعمل يمتهنه أشخاص تميّزوا بالقدرة على صياغة تلك التسجيلات بهوية صوتية فريدة، وبسبك مناسب وتسويقي يدفع الزبون للإقبال والشراء.

لقد جسد شريط الكاسيت الوسيط الشعبي الأول بين السوريين، في وقت دأب فيه النظام السابق على تفرقتهم، ما جعله سجلاً نداً للتاريخ الرسمي، وانعكاساً صادقاً لوجدان الناس اليومي وثقافتهم الشفوية، موثقاً الأساليب الحياتية لمختلف المجتمعات والطوائف التي تتشارك الجغرافية السورية (العرب، الأكراد، الآشوريون، الأرمن، إلخ)، وهو ما نحتاجه اليوم في غياب الخطاب الرسمي الجامع.

ليست شرائط الكاسيت مجرد ذاكرة صوتية، بل هي «مخزون وجودي» ومصدر لا يقدر بثمن للباحثين في الموسيقى، والأنثروبولوجيا، والتاريخ الاجتماعي، والأدب. إنها تشرع نافذة على الـ«الوجود اللازمني» لحياة أصرّت على النبض، وأجيال اجترحت مساحات للحرية قد تبدو خجولة خافتة، لكنها لا تزال تسمح للماضي أن يتدفق نحو الحاضر.

صدى

أيها الكرد: من أنتم؟

عبير داغر اسبر

هل تساءلتَ يوماً حقّاً من هم الكرد، لا كما ذكروا في التاريخ، بل كناس مرّوا إلى جوارك في الشارع، كصاحب بقالة في الحي، كزميل دراسة أو سائق تاكسي، كحبيب سابق ربما. هل تساءلت يوماً من أيّ حكاية خرجوا إلى الكون؟ حين بحثت يوماً عن الأكراد، إلى أيّ مرجعيات عدت؟

أحتكمتَ للتاريخ المصفى في كتب المدارس، أم للحكايات التي رواها لك أبوك وأعمامك عن الأكراد؟ هل اعتمدت على معارفك المتوارثة لتجيب، أم زرت حلب، عامودا، الحسكة، وجلست على مقعد خشبي في مقهى شعبي وسألت وجهاً كردياً أمامك: من أين جئتم؟ ولماذا سميتم أكراداً؟ هل أخلصت يوماً في بحثك إلى الدرجة التي يتحوّل فيها من فضول سريع إلى تقصّ حقيقي؟

كم مرة سأل السوري: من هم هؤلاء الأكراد؟ كم مرة سأل، لا من باب التخوّف أو الاتهام، بل من باب الرغبة في الفهم. لماذا يريدون دولة لهم؟ ماذا يعني أن يكون لك وطن لم يعترف به أحد في الخرائط؟ هل سأل عن الأكراد في العراق، في إيران، في تركيا، عن العائلات التي تشظت بين أربع دول وحدود أربعة، وعن اللغة الواحدة الموزعة بين جوازات مختلفة؟ هل سأل إن كان الأكراد أقرباء فعلاً، أيحبون بعضهم بعضاً، أم تمزقهم هم أيضاً العصبيات والولاءات؟ أيرتاحون لجيرانهم العرب والأتراك والفرس، أيقدرونهم؟ أم يحملون مثلنا مزيجاً معقداً من كل ذاك؟

هل سأل السوري نفسه، ولو مرة واحدة بإخلاص، عن لغة الأكراد، عن أغانيهم، عن حكايات الجدات عندهم، عن خبزهم اليومي، كيف يخمر، بأي طقس منزلي يحتفي به، وعلى أي نار. أهم رعاة أم فلاحون، متدينون أم علمانيون، مسلمون أم مسيحيون. كيف يحفظون أنسابهم. على أي خط أفق يقفون حين يصلّون، وأين هي قبلتهم الروحية والمعرفية.

كيف يشتمون. ما الشتيمة التي تجرحهم. ما النكتة التي تسيل دموعهم إن سمعوها.

ماذا يحفظ السوري من اللغة الكردية. هل حفظ شعراً لغير سليم بركات. هل يعرف من سليم بركات غير مرجعياته الدرويشية. أم ما زال يركن بطمأنينة كسولة إلى تلك المرجعيات، مفصحاً ككلنا أن ليس للكرديّ إلا الريح.

ها نحن الآن ندخل عامنا السوري الثاني متعثرين بمجزرتين ووعد بحرب مع شمالنا. وها نحن أيضاً نمضغ بلا كلل مفردتين اثنتين حتى امتصصنا سكرهما. السلم الأهلي. نقولهما ونعلم أنه ليكون لنا واحد، علينا أن نقبل التعلّم من جديد، وألا نخجل من السؤال مرة بعد مرة. أن نعيد النظر، لا قراءة التاريخ مفاضلين بين حقوق العرب وحقوق الكرد، بل بحثاً عن مفردات مشتركة لنتعارف بها. أن نبحث عن الأخوّة التي ربطتنا برحاها في جذور هذا المكان الذي اسمه سورية.

لم يرهبني يوماً وصمي بالمثالية. أريد من الكلام أن يكون مثالياً، ومن الحكايات أن تقطّر عذوبة، علّنا نقدر حجم الأحلام التي نطحنها كل يوم باللامبالاة وبالجهل. ليكن هذا الكلام مثالياً علّه يقلّص من كم الدم الذي سال، والحرائق التي ما زالت مشتعلة في خرائط السياسة.

يُصنع السلم الأهلي في غرف التفاوض، يكرّس بالقوانين وبالأسلحة، لكنه يطهى على مهل أيضاً، في البيت، في المدرسة، في القصص التي نحكيها حين يمر اسم الكردي، أو أي وجه أو لون من وجوه هذه الذات المعقدة، التي تبدأ بالعربي وتمشي نحو الكردي والآشوري والأرمني والشركسي.

يأتي السلم الأهلي من الشجاعة أن تقول لا أعرف عن هؤلاء ما يكفي. لم يخبرني أحد عنهم، لم أقرأ في كتبي درساً عنهم، لم يخبروني عن أنفسهم إلا البكاء. أريد أن أعرفهم أكثر. أريد أن أعرفهم أصلاً.

سورية الجديدة

سورية لكل أبنائها... وثقافاتها

هنري حمرا أحد الأعضاء المؤسسين لمنظمة يهودية تُعنى باستعادة أملاك اليهود المصادرة في عهد الحكومات السابقة داخل كنيس الفرنج في دمشق، 2025/12/10 (فرانس برس)

وجوه

تابعت مثل كثيرين أخبار حفل الموسيقار السوري الكبير مالك جندلي في مدينتي ومدينته حمص، في عيد التحرير من نظام الأسد، ثم فوجئنا بإلغاء الحفل، ما أثار التساؤلات، إلى أن تبينت حقيقة اعتذار جندلي في بيان

مالك جندلي

وداد سلوم

عدتُ في الذاكرة إلى عدة أعوام، حين ابتهجنا بإنجاز مالك جندلي المهم لما أعاد توزيع النوتة الأوغاريتية الشهيرة والتي كانت ضمن الاكتشافات الأثرية في أوغاريت عام 1948، وترجم بعضاً منها جورج فيتالي ثم جرى تفكيكها، وتبين أنها أقدم نوتة موسيقية في العالم، إذ تعود إلى عام 3400 قبل الميلاد، وهي عزف موسيقي يرافق أنشودة نيكال أو ما عرف بأنشودة زوجة إله القمر، وتأتي أهمية هذا اللحن بأنه يكشف عن معرفة الأوغاريتيين بالمسافات الموسيقية والأبعاد أي أنهم عرفوا السلم الموسيقي قبل فيثاغورث ب 1500 عام. وأنهم أول من قام بالتدوين الموسيقي.

أعاد مالك جندلي (1972) توزيع النوتة وعزفها في أهم مسارح العالم بعنوان «أصداء من أوغاريت»، ضمن الألبوم الذي قدّمه عام 2005، وتأتي قيمة العمل من كونه جزءاً من الهوية السورية ذات البعد الحضاري العريق.

اختارت جامعة كوينز الأميركية مالك الجندلي باحثاً في التراث الموسيقي، إذ قدّم المقامات الشرقية ودمجها مع الموسيقا الكلاسيكية، ما أضفى على أعماله قيمة فنية عالية وفرادة تسجل له وفق رؤية اليونسكو للحفاظ على الإرث الحضاري، وقدمت موسيقاه أشهر الفرق السيمفونية العالمية كما نال جوائز عالمية كثيرة.

كان الحفل الذي سيقدمه جزءاً من الاحتفالية باليوم الوطني السوري في حمص ودمشق على التوالي في ساحة الساعة في حمص ودار الأوبرا في العاصمة مع الفرقة السيمفونية الوطنية السورية، وبمرافقة المايسترو الأمبركي غيريت كيست احتفالاً بسقوط، الأبد الذي كان يحكم حياة السوريين ويعتقلها لصالح نظام الأسد ورموزه، أكثر من 50 عاماً. وكان جندلي قد أراد حفلاً مفتوحاً في ساحة الساعة بحمص لما يمثل ذلك قيمة معنوية حسب بيانه الصادر قائلاً: «تحمل رسالة واضحة مفادها أن الموسيقى تعود إلى الساحات التي شهدت الألم والكرامة، وأن السيمفونية السورية تعزف لأول مرة على تراب سورية في أحد اكثر أماكن الثورة حضوراً في الذاكرة».

انحاز جندلي منذ البداية للحراك ضد النظام وشارك في تظاهرة أمام البيت الأبيض احتجاجاً على وحشية نظام الأسد في قمع المتظاهرين، فتم الاعتداء على والديه الكبيرين في منزلهما؛ والده الدكتور مأمون الجندلي 77 عاما ووالدته لينا الدروبي 64 عاماً. ولهذا كان حلم جندلي أن يعزف في بلده سورية بعد سقوط النظام.

أسّس جندلي منظمة خيرية باسم «بيانو من أجل السلام» وحاز فيلمه «طائر الفينيق في المنفى» جائزة إيمي في شيكاغو. كما رافقت ألحانه فيلم جيل تحت الحصار الذي يتحدث عن حصار حمص وحياة الأطفال في أثناء الحصار. وبينما كان من المنتظر أن يستفاد من رجل بقامة جندلي وخبرته في اعتماد نشيد رسمي للبلاد على سبيل المثال،

مالك جندلي في متحف قطر الوطني، 2022/10/31 (فرانس برس)

حيث لم يعلن عنه رسمياً في وقت يلقى نشيد «في سبيل المجد» الذي اعتمده الاتحاد الرياضي في المباريات بعض الانتقادات.

تقتضي القيمة الفنية والاعتبارية لمالك جندلي الاعتذار منه على الأقل كما بين في التوضيح الذي صدر عنه (تم إهمال الموضوع تماماً) في مناسبة لها مكانة فاصلة في الروح الجماهيرية وتحديداً في حمص.

والمهم في هذه الحادثة، ليس الحفل بحد ذاته، على الرغم من أهميته الرمزية، والاهمية الفنية للموسيقار مالك جندلي، بل أنها تمثّل مؤشراً عن حال الموسيقى في البلد الذي أنتج أول نوتة موسيقية في التاريخ، وهي التي نقلت الفنان مالك جندلي إلى العالمية، فحين عزفها على كبرى المسارح في أوربا وأمريكا، كان يقول عبر مفاتيح البيانو الذي يعزف عليه: أيها العالم أنا قادم من سورية، من البلد الذي كان يفعل هذا قبل خمسة آلاف عام. أنا السوري وعمري 12 الف عام.

«ازدهار الموسيقا مرتبط بقوة الحضارة والعمران» ... هذا القول لابن خلدون، ولو عدنا إلى التاريخ لوجدنا أنها كانت دوماً جزءاً من يوميات الإنسان، إذ رافقت رحلة الحضارات الإنسانية منذ البداية، في الأفراح والاحتفالات والعبادات، ولم يقتصر دورها على ذلك، بل اكتشف الإنسان باكراً تأثيرها في صحته النفسية والجسدية فاستخدمت للعلاج من الأمراض، ففي عهد السومريين كان الطبيب (نارام سن) يقوم بمعالجة المرضى بالموسيقا وفي عهد سلالة أور الثالثة (2050- 1950 ق. م) كان هناك ثلاث مدارس متخصصة تعلم الموسيقا، بينما مزج العرب الجاهليون بين الشعر والموسيقا فكانت تنبعث من أوزانه كموسيقا داخلية فيتلو الشعراء قصائدهم مرنمة.

> أعاد جندلي توزيع النوتة الأقدم وعزفها في أهم مسارح العالم بعنوان «أصداء من أوغاريت»

شهد الغناء والموسيقا تطوراً هاماً في العصر الأموي ثم في العصر العباسي، إذ اختلطت الموسيقا العربية بموسيقا الدول المجاورة واشتهر مطربون ومطربات مثل عزة الميلاء وحبابة في الدولة الأموية. أما في العصر العباسي فاشتهر إسحاق الموصلي وإبراهيم المهدي.

لم يقتصر ازدهار الموسيقا على جانبها الفني بل أيضاً في استخدامها للعلاج الطبي، فكان الفارابي الذي اخترع آلة القانون أول من داوى الناس بها وألف كتابين: «إحصاءات الإيقاع « و«كتاب الموسيقى الكبير» وقد درس وميز فيهما أثر المقامات المختلفة على الانسان وكيفية العلاج بكل منها لمرض معين، وسار على منواله الرازي وابن سينا الذي كان يعالج بها المرضى بدءاً من تسكين الأوجاع وعلاج الأمراض النفسية إلى الربط بين النغم والنبض، وقال عن ذلك إن الموسيقا تقوم بتعزيز الطاقة العقلية والروحية للإنسان. أما الرازي فقد قال إن للموسيقا أثراً سحرياً على المريض، فهي تعدل المزاج وتصلح النفوس وتخفف من التوتر وتعزز الشعور بالانتماء والتواصل مع الآخرين.

وكان في المشافي العامة (البيمارستان) غرف مخصصة للعلاج بالموسيقا كما في دار الشفاء في أدرنة الذي بناه الخليفة العثماني بايازيد الثاني وفي البيمارستان النوري في دمشق.

هكذا رافقت الموسيقا عصور التطور والازدهار ولم تكن يوماً معيقة، كما لا يمكن إنكار حاجة الفرد في هذا العصر إليها إضافة لارتباطها بتراثنا وإرثنا الحضاري وكونها علامة فارقة في هويتنا الوطنية.

على الهامش

عرب الـ 26

يعرب العيسى

أتمنى أن تكون مخاوف وليست تنبؤاً، لكنّني مسكون منذ أسابيع بشبح إسرائيل. أرى في كل لحظة ما يقرّب احتمال دخولها البري الواسع في الأراضي السورية.

هذا الاحتمال الوارد (بل المرجّح) فيما لو حصل، سيفعل أشياء كثيرة، أولها أنه سيكشف عن سخف وصغر نقاشاتنا الحالية، سيجعل خلافاتنا وانقساماتنا مجرد لعب أولاد. سيكون صفعة الانتباه التي ستحتاجها رعونتنا.

عملياً، ولو كنّا منقسمين حول ذلك الآن، فإسرائيل هي عدوّنا، مثلنا مثل الفلسطينيين واللبنانيين (وإن كان بعضهم لا يظنّ ذلك) والسعوديين والعراقيين والأردنيين.

مؤشرات وأسباب كثيرة تجعل هذا التخوّف واقعياً؛ أولها طبيعة إسرائيل، فهي لن تفوّت لحظة الضعف السوري، وستقضمها لأقصى حد تستطيع.

ما تفعله في الجنوب السوري منذ بداية العام، وتصاعده في الأشهر الثلاثة الأخيرة، مشابه لما كانت تفعله في جنوب لبنان بين عامَي 1978 و1982، أي بين عمليتَي الليطاني وسلامة الجليل، والذي انتهى باجتياح لبنان، وحصار بيروت، ثم الانسحاب منها، للسيطرة على نصف لبنان الجنوبي لنحو ثمانية عشر عاماً.

إحساسها بفرط القوة سيدفعها لتسييل هذا الإحساس أرضاً جديدة.

وخلافاً لما ترسله الولايات المتحدة من إشارات إيجابية نحو سورية، ونحو الإدارة الحالية، فإسرائيل عادةً لا تعتني كثيراً بأشياء من هذا القبيل. ولها سوابق لا تحصى في عصيان رغبات الولايات المتحدة، أو على نحو أدق مخالفةُ التصريحات العلنية للإدارات الأميركية، منذ ريغان وحتّى الآن. وكان آخرها قصف جوي لقيادات «حماس» الموجودين في قطر.

توغلاتها البرية في قرى القنيطرة ودرعا وريف دمشق، التي كادت تتجاوز 400 توغل، منها 160 في الأشهر الثلاثة الأخيرة، تشير تفاصيلها بالمحصلة إلى أنها تعمل على إفراغ منطقة الجنوب بالكامل من أي قدرة على المقاومة الشعبية، ومن أي احتمال لمفاجآت على الطريق. تعتقل ناشطين محتملين، تصادر قطع السلاح القليلة المتناثرة في بيوت الفلاحين.

تجرّف أرضاً زراعية، تحفر خندقاً في تلّة، ترفع ساتراً ترابياً، تدخل البيوت لتسأل أصحابها عن قطعة السلاح الثانية التي أخفاها الابن الغائب، تنصب حواجز لتفتش هويات العابرين وتسألهم عن أقاربهم، تمهّد إعلامياً لوجود جماعات حوثية في قرية حدودية لا يصل عدد سكانها إلى ألف نسمة، وجماعات مرتبطة بـ«حماس» وبإيران وبحزب الله، في منطقة تعتبر معظم هؤلاء أعداءها الوجوديين.

جمع هذه المؤشرات، وتمريرها في غربال تاريخ إسرائيل منذ نشوئها، وكل ما نعرفه، ويعرفه العالم عنها، تظهر أن الخطر يقترب منّا كزحف الحيّة. وأن علينا جميعاً الاستعداد لذلك، وأولنا السلطة التي لا تملك أيّ سلاح تواجه به الخطر الحقيقي سوى إعادةِ بناء البيت الداخلي، ومدّ اليد صادقةً لجميع السوريين بكل مكوناتهم ومناطقهم، وعليها لأجل ذلك أن تتوقف عن التصرف كقبطان مغرور في مركب يغرق.

نحتاج على المستوى الوطني لوضع خطة طوارئ لمواجهة الخطر إذا ما وقع المحظور. وعلى المستوى الشخصي، أخشى ألّا أخشى هذا الاحتمال، وأخشى في الوقت نفسه أن أفرط في توقّيه عبر تلك الخدعة النفسية القديمة، أي بإنكاره واستبعاده. بكل الأحوال أحتاج خطة شخصية، وقد رسمتها خلال دقيقتين، فلو حدث ذلك، فها أنا، أول واحد يعلن عن نفسه بهذه الهوية: أنا من عرب الـ 26.

سورية الجديدة
يصدر كل ثلاثاء
عن صحيفة «العربي الجديد»
رئيس التحرير: **معن البياري**
مدير التحرير: **أرنست خوري**
محرّران:
يعرب العيسى - عماد كركص